السبّورة السوداء

رؤية نقدية لمشروع خوصصة التعليم

تأليف : جيرار دو سيليس و نيكو هورت

تعريب: محمد عمامي





السبّورة السوّداء

تأليف : جيرار دو سيليس و نيكو هورت

تعريب محمد عمامي

في البدء

"التقدم "ليست دار نشر عادية على الإطلاق، أو هذا ما نريده لها، وقد تأسست لهدف الدفاع عن الفكر التقدمي والرأي الحر والإبداع الحقيقي.

نفتح مجالا جديدا للكاتب ومنبرا يحتاجه لأداء وظيفة مهمة لخدمة الأمة والإنسانية جمعاء .نهتم بالقارئ بأن نوفر له من النصوص ما يحتاجه في معارف واختصاصات عديدة.

وإذ نسعى إلى تحقيق أهدافنا التقدمية فإننا نساهم في تحقيق أهداف مثقفين ومبدعين كُثُر يحتاجون إلى دعم وعناية خاصة.

"التقدم "هدف جماعي لمن ساهموا في تأسيسها ولمن سيساهمون في تثبيتها منارة، وستكون بالتأكيد مشروع فرز حقيقي للأقلام القادرة على تقديم الاضافة النوعية في عالم الفكر والإبداع .

نحن نحتاج اليوم إلى نصوص كثيرة لم تقرأ بعد ورؤى لم تطرح على جدتها، فلنحاول تخطى الحواجز والعراقيل معا ولننتصر للتقدم.

الناشر

Tableau noir: résister à la privatisation de l'enseignement

By Gérard de Selys, Nico Hirtt

هذا الكتاب

ضد الهيمنة والاستغلال يلتقي جمع كبير من الأحرار، وقبل معارك التصدي والمقاومة من أجل التحرر وجب التسلح بالوعي وامتلاك المعرفة الضرورية بحقائق الأمور.

من هذا المنطلق اخترنا أن نقدم إليكم ترجمة السيد محمد عمامي لكتاب"السبورة السوداء" للصحفي جيرار ديسليس والمدرس نيكو هيرت وكلاهما بلجيكي، وقد حاول الكاتبان فيما بين أيديكم تقديم الأسباب الحقيقية لمشاريع خوصصة التعليم الالكتروني .وإن كان الكتاب قد نشر في نسخته الفرنسية منذ 1998 فإن تقديمه للقارئ العربي (اليوم) يبقي أمرا مهما لجملة التداعيات التي لحقتنا جراء المشاريع التي تستهدف بها قوى الهيمنة الشعوب. في الكتاب تقديم لصورة ما يمكن أن يكون عليه الواقع إذا أمكن لـ "التجار" تطبيق مشاريعهم كاملة.

إن هذه المشاريع تحتاج إلى مراجعة بالنسبة لنظم التعليم العربية حتى نضمن للأجيال القادمة إنسانيتها وحريتها.

الناشر

تقديم

ربما يتساءل شبابنا العربي عن التبدل المفاجئ في الموقف الاستعماري تجاه مسألة تعليم شعوب المنطقة. فمقابل حرص الاستعمار بنسخه الماضية على الإبقاء على جهل وتخلف وأميّة تلك الشعوب، ودعم النظم التربوية التقليدية والتحالف مع المؤسسة الدينية والقوى الماضوية، كشرط أوّلي لاستعبادها، يعقد اليوم خبراء وسياسيو الرأسمال المعولم المؤتمرات والندوات، ويرسمون المخططات الهادفة إلى خلق ما يسمىّ "مجتمع المعرفة"، وإلى الرفع من جودة التعليم باقتراح إصلاحات شاملة للنظم التعليمية بهذه البلدان.

وطبعا تتلازم تلك المشاريع بدعاية كبيرة حول القيم والمبادئ الإنسانية المراد إقامة التعليم الجديد على أسسها :كـ "التسامح" و "حقوق الإنسان" و "قضايا المرأة" و "الحرب على الإرهاب" الناجم، حسب رأيهم، عن النظم التعليمية التقليدية،إلخ ...

إن هذا الإسهال الإيديولوجي يوحي بأنهم سيركّزون في إصلاحاتهم التعليمية على المضامين والمحتويات والأهداف والغايات. وبذلك تنصب أنظار الناقدين على مقاومة العولمة الثقافية أو الأمركة والتنميط والتغريب، ويطرحون حلولا لقضية التبعية الثقافية، ويكتفون بالتأكيد على التمسك بالهوية وحماية الذات الخصوصية والتراث إلخ...

كل ذلك مهمّ وأساسي في مقاومة الموجة الإستعمارية الجديدة بشرط أن يكون من زاوية تقدمية، متشربة بالروح الأممية، معادية لكل أصناف العنصرية، الغازية والمحلية. غير أنّ العولمة الثقافية ليست سوى السقف الإيديولوجي لمشروع تجاري بالأساس، مشروع سوق كونية للتعليم الخاص يجب أن تفتح بكل الطرق: إن لم يكن بالضغوط الديبلوماسية والتجارية والرشوة والخنق الاقتصادي والتخريب المتعمد لمؤسسات التعليم العمومي، فبالسلاح (فلسطين، العراق، أفغانستان).

إن ذلك يدخل في منطق شمولية العولمة الرأسمالية، وغزوها لممتلكات الدّول ومصادر تمويلها وميدان تدخلها المباشر : القطاع العمومي، وبالخصوص الخدمات الاجتماعية. فمع تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومة أصبحت ضرورة تسويقها تضغط على الأعراف ضمن حرب المنافسة في ما بينهم، فضلا عن تحويل المعلومة نفسها إلى سلعة. وهكذا انطرحت ضرورة فتح أسواق استهلاكية عبر العالم للدروس / السّلع وللأجهزة والوسائط الحاملة لها وللمعلومات المصنّعة والمستهلكة عن بعد.

إن التعليم إذن هو اليوم هدف مركزي للرأسمال الخاص العابر للقارات لما يعدُ به من سوق كونية عظيمة تدرّ أرباحا طائلة. والمدرسة العمومية، بما تقدمه من تعليم مجاني أو شبه مجاني، هي العائق الأساسي أمام شبكات التعليم الافتراضي الخاص. لا بد إذن من تخريبها أو بيعها.

إنّ هذا الكتاب الذي نقدّمه للقارئ العربي يفضح ما وراء الغبار الإيديولوجي ويرصد حقيقة مشروع "مدرسة الغد"، النسخة الأوروبية لإصلاح "التعليم من وجهة نظر الأعراف.

وطبعا يمكن أن يختلف بعضنا مع كاتبيه في بعض الجوانب من القراءة، ويمكن أن يعيب آخرون عليهما إطنابهما في التحليل ورصد مشروع الأعراف دون تقديم الحلول والبدائل الكفيلة بنقضه، وأنّهما سخّرا الكتاب بصورة شبه كاملة لمهمة شرح ذلك المشروع.

إنّ التركيز على الرّصد والتحليل دون تقديم الحلول والبدائل، الذي يمكن أن يُحمل على أنه نقيصة، هو في رأيي نقطة قوّة تضاعف من قيمة الكتاب. ومن هذا المنظور فستجد أخي القارئ بصورة أكيدة ما تضيفه لمعارفك ومعلوماتك. وبما أن الفهم شرط للتحويل، فإن هذه المهمة التي حددها الكاتبان لنفسهما على غاية من الأهمّية. وتتعاظم أهميتها وراهنيتها في منطقتنا العربية إثر إعلان مخطط "الشرق الأوسط الكبير" الأمريكي والذي بيّن مرة أخرى قيمة الرهان على سوق التعليم والتكوين في إحكام هيمنها على المنطقة.

وطبعا لا ننتظر من الكتاب أن يقدّم لنا الحلول السحرية لأزمة نظمنا التعليمية، التي هي بالأصل أزمة مزمنة وشائكة، ومرتبطة وثيق الإرتباط بأزمة مجتمعاتنا. ولا ننتظر منه إرشادنا بالوسائل والطرق الكفيلة بمقاومة مشروع خوصصة التعليم الزاحف، وهي طرق ووسائل لا يمكن إلا ابتداعها ذاتيا وفقا لمتطلبات وطموحات شعوبنا.

المعرب

الفهرس

تصوّر إيديولوجي آخر لشعار الأعراف:

"تعلّم التّعلّم مدى الحياة"

8) طبقات

كيف كان التّعليم دوما أداة للطّبقة السّائدة

9) مدرسة

ما يجب أن يكون عليه التّعليم

10) شارع

كيف نحطّم استراتيجيا خوصصة التّعليم

■ معجم*

■ ملاحظات

×نظرا لإلحاحية إصدار هذه النسخة المعرّبة الأولى من هذا الكتاب، خيّرنا التغاضي عن تعريب القاموس المرافق له، خصوصا وأنّ أسلوب الكتاب السّلس ووضوح أفكاره والمفاهيم الواردة به تعوّض نسبيا هذا النّقص .نتمنّى أن نتمكّن من تضمين القاموس لطبعة ثانية قريبة (.المعرّب.)

" يجب أن تهدف التّربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماءً كاملا وإلى تعزيز احترام حقوق الإنسان و الحرّيات الأساسية. ويجب عليها أن تتيح التفاهم والتّسامح والصّداقة بين كافّة الأمم" ...

(الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- الأمم المتّحدة - 10ديسمبر1948).

"يجب على التّربية أن تهدف إلى المساعدة على تفتّح شخصية الطّفل وتطوير مواهبه وقدراته الذهنية والبدنية بما يتلاءم مع جميع إمكاناته".

(الإتّفاقية حول حقوق الطفل
(اليونيسيف)).

"إنّ لفظ "الميز" يتضمّن كلّ تفرقة أو إقصاء أو تضييق أو أفضلية، والّتي بقيامها على أساس العنصر، اللون، الجنس، اللغة، الدّين، الموقف السّياسي، أو غيره من المواقف، الأصل القومي أو الإجتماعي، الظّروف الإقتصادية أو ظروف الولادة يكون لها هدف أو تأثير في اتّجاه تقويض أو تزييف المساواة في المعاملة في ما يتعلّق بمجال التّعليم، وخاصّة :

- بإقصاء شخص أو مجموعة أفراد من بلوغ مختلف أصناف أو درجات التّعليم.

- بحصر مستوى تعليم شخص أو مجموعة في مستوى أدنى .

- بإرساء أو الإحتفاظ بأنظمة أو مؤسّسات تعليمية عازلة لأشخاص أو مجموعات معيّنة.

(الإتّفاقية حول مقاومة التّمييز في ميدان التّعليم

-اليونساف : 22 ماي 1962).

في 1960 لا يعدّ السّجلّ التعليمي أقلّ من 157.342 تلميذا تُلقّـن لهم العلوم بوسائل ميكانيكية.

يجب أن نعترف بأنّه كان يقع، آنذاك، إلى حدّ ما التّضحية بدراسة الآداب الجميلة واللغات القديمة (بما في ذلك الفرنسية). ولقد كانت اللاتينية واليونانية لغتين، لا فقط ميّتتين بل مدفونتين، وكانت لا تزال توجد شكليا بعض أقسام للآداب سيئة المتابعة وقليلة الأهمية وهي أيضا أقل اعتبارا. إن المعاجم وكتب العروض والنحو واختيار المحاور والتراجم والكتّاب الكلاسيكيون، كل الكتب القديمة لدو فيريس، كانت كورس ساليست، تيت لايف تتعفن في هدوء...

جيل فارن "باريس في القرن20، 1875"

البعض يعمل - ولو أنّ ذلك لا يدوم أبدا لوقت جدّ طويل. نحن نحوز على خط تالمات (telmat). تحضر النّساء عن بُعد بالمؤسسات الصّينيّة ؛ أمّا نحن فنُعدّ من بين الفنّيين الأرخص في العالم (...) ."قبل ثوان، رفع شان رأسه؛ كان قد رأى مدرسة تنبثق من ضوء المنارات. ولقد تحوّلت إلى مستودع. منذ عمليات الخوصصة الكبيرة للسّبعينات، لم يعد التعليم خاضعا للإدارة الفيدرالية بل لقوى مختصّة (ميكروسوفت وبريميس). ولم يكن لمدينةٍ مثل Grand-val الوسائل التي تجعلها قادرة على أن تهدي نفسها خدمات تلك القوى.

سارج لهمان، "الرّعد البعيد" 1997،

تنبيه

هذا الكتاب يفضح ما تنوي طبقة الأثرياء

أن تفعله بنا :

"روبوات"

في خدمتها بالكامل،

ما تريد هذه الطّبقة،

المنتشية بالمال والسّلطة الّتي تشتريها ،

أن تفعله بشعوب العالم أجمع ،

بالأقنان

بكيفية لا يمكن أن يكون قد حلم بها أسياد العهود الغابرة،

بالعبيد

بطريقة لم يعرف مثلها التاريخ البشري .

إنّ هذا الكتاب يوضّح كيف تريد هذه الطبقة أن تتملّك

بالمعرفة،

و أن تخفيها علينا كليّا .

وهو يبيّن (أي هذا الكتاب) كيف تريد هذه الطّبقة أن تسرق منّا تاريخنا،

تاريخ آبائنا وأجدادنا، وأن تشرّبنا تاريخها هي

تاريخ الموت واقفا، الموت جالسا،

الهلاك قائما على الرّكبتين

طوال حياتنا..

حكاياتُ مقادير هائلة من النّقود، تريد أن تجبرنا على تجميعها لحسابها

بعد أن أخذت منّا أذرعنا، سواعدنا، تريد أن تسرق منّا الرّأس..

إنّ هذا الكتاب يجب أن ينشر،

يترجم..

يجب أن يمرّ من يد إلى أخرى، بسرعة

فهو يدعو إلى المقاومة، إلي التّعبئة، إلى الانتفاض..

إنذار

من الممكن أن يتعجّب المرء عندما يجد في هذا الكتاب، وبصورة منتظمة، كلمة أثرياء عوضا عن "الأعراف" أو "الملاكين" أو "الصناعيين" أو "الأقوياء" أو "أصحاب القرار". و يتلخّص الأمر، ببساطة، في كون الأعراف، (أصحاب القرار) مالكي الشركات الكبرى المتعدّدة الجنسيات الذين نتحدّث عنهم في هذا الكتاب، أثرياء. وهم يريدون أن يبقوا كذلك أو أن يصبحوا أكثر ثراء. نحن نشير إلى أناس مثل بيل غايت صاحب شركة ميكروسوفت والذي تتجاوز ثروته الشخصية العائدات الجملية لـ 60 مليون إفريقي. نحن نتحدث عن الخمسة وعشرين شخصا الأكثر ثراء في الولايات المتحدة، والذين يملكون لوحدهم أكثر من العائدات السّنوية لنصف مليار من النساء والرجال والأطفال. إنّنا نرفض النّهج المتمثل في تلطيف الحقيقة باللجوء بصورة منتظمة إلى المراوغة. وهكذا يصبح الأعمى "ضعيف النظر" والأصم ضعيف السّمع والشيخ "إنسان في المرحلة الثالثة من العمر" والحرب تصبح "تدخّلا" والطّرد "إعادة هيكلة"، والذين لا ملجأ لهم : "بدون مسكن ثابت" والفقير "محروما" أو" أقلّ حظوة "أو "معوزا" الخ...

إذن بالنسبة لنا ثري يعني ثري.

فلتكن الأمور واضحة : سيتحدّث هذا الكتاب عن التكنولوجيات الجديدة. إن الكاتبين لا يعارضان استعمالها في التعليم. بل، بالعكس، يساندان ذلك بحزم، طالما أنّها

تستطيع أن تساهم في تطوير دمقرطة المدرسة. ولكنّهما يعارضان بشدّة الاستراتيجيا المصاغة والمطبقة حاليا، والتي تهدف إلى استعمال هذه التكنولوجيا الجديدة لإخضاع التعليم كليا إلى متطلبات الأعراف ولخوصصته بكل فروعه.

ستجدون تحت تصرّفكم "معجما" في آخر الكتاب. وهو يشرح على طريقتنا، كلمات وعبارات ومفاهيم عادة ما يستعملها الأغنياء ووسائل الأعلام، بدون أن يشرحوها ولكنّهم يهدفون من ورائها إلى مغالطتنا. وفي النّص، ستكون تلك الكلمات موسومة بنجمة(*). فلنأخذ كمثال كلمة : ظاهرة. يتكلّمون اليوم كثيرا عن الظاهرة. فالبطالة والفقر والعولمة تنعت "بالظواهر". تماما مثل الزلازل أو تلاطم الأمواج أو العواصف التي تعتبر ظواهر طبيعية لا يستطيع الإنسان أمامها شيئا سوى محاولة الاحتماء وعدّ ضحاياه. وإذا كان الحديث عن الاقتصاد والاجتماع فنحن نخيّر كلمة مسار على كلمة ظاهرة، لأن المسار يكون بإرادة وإقرار الإنسان. وليست الرياح ولا البحر ولا أيّ عنصر طبيعي، بل الأثرياء، هم الذين يسبّبون الفقر والبطالة. لا شيء و لا أحد غيرهم. هم يحاولون أن يحرفوا انتباهنا بالحديث عن "الظواهر" مثلما يحرف النشّالون انتباه ضحاياهم. إنّ الاقتصاد ليس ظاهرة هو الآخر، بل هو نظام معدّ من طرف أناس. إن الاقتصاد المسمّى "اقتصاد السوق" والتي ينمو غالبيتنا تحت نيره اليوم ليس الاقتصاد الوحيد الممكن. وأبعد من ذلك، فهو أسوؤها. إنه الاقتصاد الذي يفرضه الأثرياء لكي يزيدوا ثراء.

أمور عائلية

في ركن من قاعة الجلوس، ومنذ الفجر، تنسخ الأمّ بعجالة ترجمة مطوية إشهارية جديدة على حاسوبها. يجب عليها في كل الأحوال إرسال صيغتها النهائية على الأنترنات إلى حريفها قبل منتصف الليل. لقد حذرها بأنّه لن يقبل أي تأخير، وأنّه لم يكن ليكلفه الأمر سوى حرج الاختيار كي يجد غيرها من المترجمين بمنازلهم.

أما الأب فقد هيّأ ركنا للعمل في المستودع. وعلى كل حال لم تعد لهم سيّارة. هو يجيب بكل همّة على الأسئلة التي يطرحها عليه ديداكتيسيال ؛ وبريق الشاشة يخز عينيه. وإذا كانت إجابته سليمة يطلق حاسوبه "هورّا" معدنية أما إذا كانت الإجابة خاطئة فهو يزعق "كوان، كوان" مثل البطّ المصاب بالزّكام. يجب على الأب أن يتعلّم طريقة محاسبة جديدة لمؤسسته. لقد كان في السابق يتلقىّ تكوينه أثناء عمله. أمّا الآن فهو مجبور على أن يتكوّن بنفسه، في منزله أثناء ساعاته المخصّصة للترفيه وعلى نفقته الخاصّة.

ها هو الإبن في غرفته التي يتقاسمها مع أخته الصغرى التي لا تزال في المدرسة الابتدائية. أما هو فلا يذهب إلى مدرسته إلا في الصباح. و هو يقضي ما بعد الزوال أمام حاسوبه يتعلم اللغات، و الرياضيات والإلكترونيك. لقد سجله والداه في عدة دروس عن بعد ؛ إنها دروس مرتفعة الثمن، قالا له، ولكنّها تجنبك البطالة. لقد قالها الراديو مجددا في منتصف النهار، إن ثلث الشباب و ربع الكهول لا يجدون عملا. و لا

يتلقى الإبن كشف أعداد، ولن يحصل على دبلوم. بل سيضيف المزوّدون بالدروس نقاطا لـ "بطاقة الكفايات" الخاصة به، وذلك طبقا لتقدّمه.

و في اليوم الذي سيبحث فيه عن عمل يكفي أن يولج بطاقته في حاسوبه و أن يتصل بموقع خدمة : "عروض شغل". فإذا كانت قدراته تطابق تلك التي يبحث عنها مشغّل ما فمن الممكن أن يقع تعيينه.

ليس للأم عقد عمل ؛ فهي مستقلة منذ خمسة عشر سنة. ولقد كان مشغلها الأخير قد عرض عليها آنذاك أن تعمل في منزلها كي تنظم وقت عملها حسب رغبتها فقبلت، وهو ما تعضّ عليه اليوم أصابعها. إنها تعمل عشر ساعات على الأقل في اليوم وعادة ما تعمل أثناء آخر الأسبوع. و هي مطالبة بدفع ثمن تجهيزاتها و مدفأتها و فاتورة التيار الكهربائي واتصالاتها. وهذا ما يبتلع لها مقدارا كبيرا من مداخيلها.

إن كافة العائلة تسخّر ربع ميزانيتها لشراء لوازمها، وللإتصالات على الأنترنات ولتسديد معلوم الدروس عن بعد.

لم يعد للأم زملاء، وهي لا ترى أصدقاءها منذ زمن بعيد. إذ لم يعد لها وقت لذلك.

ولقد تخلى الأب عن نشاطاته النقابية.

أما الإبن فلا أصدقاء له .فقط له صديقة لم يرها قطّ، إذ تعارفا أثناء اللعب بالأنترنات.

حرب

إن البنــوك لم تحقق أبدا فوائد مــثل التي حققتها الآن. كـما لم تحـقق الشركات الكبرى المتعددة الجنسـيات أرباحا تضاهي ما تحقق اليوم. ومع ذلـك إنها الأزمة. فمنذ 1973 غرق العالم الغربي في أزمة اقتصادية لم يعرف مثلها من قبل. إذ يزداد عدد البطّالين بدون انقطاع. كما يزداد عدد المؤسسات التي تفلس وتختفي. لعلّ ذلك يبدو غـريبا، إلا أن الأربـاح الوفيـرة لا تتناقض مـع الأزمة. ففي فتـرة الأزمة الاقتصادية تجد المؤسسات صعوبة في بيع ما تنتجه. ومن ثمّ تنطلق في منافسة ضارية. وخلال ربع قرن تحوّلت هذه المنافسة بين الأقطاب الكبرى للصناعة العالمية، جنوب شرقي آسيا وأمريكا الشّمالية وأوروبا، إلى حرب تنافسية حقيقية. ولكن، لخوض حرب لا بدّ من ذخيرة. والمال هو ذخيرة الحرب التّجارية. يجب توفير المال، و بمبالغ هائلة، للإطاحة بالمنافسين و افتكاك أسواقهم أو لإرساء التحالفات. لذلك تقلّص المؤسـسات مصاريـفها للحد الأدني وتضاعف أرباحها للحد الأقصى. ولكن كلما احتدّت الأزمة، كلما اشتدّت حرب المنافسة. يجب، إذن، على الدوام، توفير الكثير من المال. لا بــدّ من إيجاد مناجـم مالية جديدة، منابع جديدة. تماما مثلما أطلق العالم الرأسمالي، في أواخر القرن التاسع عشر، الموجة الكـبرى للإستعمار بهدف الخروج من الأزمة الخانقة لسنة 1873. في أقلّ من عشـرين سنة، وضعت أمم

الشمال الغنية يدها على ثمانين في المائة من الأرض اليابسة. وهكذا خلقت تلك الأمم الغنيّة أسواقا جديدة كي تصرّف فيها منتوجاتها التي لم تكن تستطيع بيعها. و لقد وضعت يدها، بالخصوص، على ثروات هائلة وعلى مئات الملايين من البشر الذين كانت تجبرهم على أن يتحوّلوا عمليا إلى يد عاملة مجانية.

في بداية الثمانينيات، اكتشف الأعراف الغربيون و "خبراؤهم" في منظّمة التعاون والتنمية الإقتصادية، وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، و في المفوّضية الأوروبية منجمين ماليين جديدين : المصادر المالية للدولة والخدمات العمومية. فهي ليست سوى مستعمرات جديدة. وهي لن تستدعي احتلال ما وراء البحار بقوة السّلاح، بل يكفي أن يرسموا استراتيجيا ملائمة و أن يطوّروا دعاية مكثّفة.

إنّ ذلك يعني وضع اليد على المصادر المالية للدولة وتسخيرها فقط لصالح القطاع الخاص. ويجري، إذن،إحداث اقتطاعات غامضة في صلب قطاعات الصحة والضمان الاجتماعي وصناديق التّعويض والتعليم في نفس الوقت الذي ترفع فيه الضرائب والرسوم. إن الأموال المتحصل عليها تزوّد مباشرة المؤسسات الخاصة بكميات هامّة من "الذخيرة". أما الخدمات العمومية فيقع التفريط فيها بأرخص الأثمان للقطاع الخاص الذي سيمكنه أن يقبض أرباحها، الطائلة في بعض الأحيان.

إنّ القطاع العمومي الأكثر مردودية في عصرنا هو قطاع الهاتف (نسبة النمو السنوي 7% مقابل 2% لصناعة السيارات مثلا في 1985). إن المائدة المستديرة الأوروبية و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية وصندوق النّقد الدّولي والبنك العالمي

يستخدمون إذن كل الوسائل لإجبار (في العالم الثالث) أو "إقناع" (في الشمال) الحكومات كي تتخلى عن خدماتها العمومية في مجال الاتّصالات لفائدة القطاع الخاص أي للصناعيين، إذن للأثرياء.

إنه لأمر كله ربح. فالحرب التنافسية العالمية تنمّي بشكل هام الاتصالات العالمية للمؤسسات الكبرى، وعندما تصبح هذه المؤسسات مالكة لمؤسسات الهاتف، تستطيع أن تخفض من الفاتورات العالمية التي تستهلكها هي... رافعة في الوقت نفسه من فاتورات الاتصالات المحلية التي يدفعها الأفراد المستهلكون وذلك حفاظا على أرباحها. وبفضل هذا التخفيض العام للفاتورات العالمية، تستطيع أيضا أن تطوّر بصورة هامة ممارسة المناولة والرّحيل إلى بلدان منخفضة الأجور. وفي النهاية، وبما أن هذه المؤسسات، التي أصبحت منذ الآن مالكة لشركات الهاتف، هي أيضا منتجة للأجهزة الإلكترونية (حواسيب، لوجيسيالات، مودامات، فاكسات) فهي تستطيع تنشيط وتوسيع سوق تجهيزاتها بشكل متعاظم. وكما نرى فكل ذلك مربح. غير أنّ تأبّد الأزمة، بمعنى الحرب التنافسية، يجعل ذلك غير كاف. يجب توفير ذخائر جديدة : أي زيادة المال من جديد.

و يجدر بالدّول أن تواصل تخفيض نفقاتها المسخّرة للسواد الأعظم، نحن. كما تجدر بها أن تضاعف سخاء الدول تجاه الصّناعيين، الأغنياء. يجب إذن توسيع الخوصصة أكثر. وهكذا تقع خوصصة السّكك الحديدية، الشركات الجوية، الخدمات البريدية، الإذاعات والتلفزات العمومية، توزيع المياه، جمع القمامة وحتى السّجون وجمع الضرائب (1). إنه غزو حقيقي لم يكن ليتصوّره أحد

قـبل عشـرين سنــة تقريبا . غير أن ذلـك لا يكفـي. لا بدّ من الزيادة أكـثر. لذلك بدأ الأعراف فــي البحـث عن "مواطن شـغل" عمومـية جديدة كي يقلـصوها، وعن قطـاعات جديـدة مولــدة للأرباح الخـارقة ولقـد اكتشـفوا ألدورادو * حقيقي : التعليم

أسلحة

مع نهاية الحرب العالمية الثانية و السنوات اللاحقة، خلق القادة السياسيون والصّناعيون للبلدان الأكثر ثراء عدة منظمات عالمة عمومية أو خاصة.

ولقد وقـــع رسـميا تبــرير خلـــق منظمات عمومـية كبرى مثل منظمة الأمم المتحدة، صنـــدوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التعــاون والتنمية الاقتصادية، السوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت الاتحاد الأوروبي بضرورة الحفاظ على السـّلم العالمي والرقــابة الكــافية للاقتــصاد حتى نتـجنّب الكـوارث الاجتمــاعية على غرار كوارث الثلاثـينات التي كانت قد أدّت إلــى الحرب كما يقـولون. وبصـفة شبـه رسمـية، كان الأمــر يتعـلق بإعــادة بناء الاقتــصاد المـدمّر للبلــدان التي خرّبـتها الحــرب وبمراقبة إعادة اقتسام العالم وبمنع السّكــان المتمرّديــن بفعل المجــزرة مــن فـرض نظــام اقتصادي واجتمــاعي يبـوّء الإنسـاني المكانة الأولى. ومنذ وقت أقرب، في جــانفي1995، وقع تأسـيس المنـظمة العالمـية للتجــارة الــتي تتخــذ لها كهـدف معلــن تحويـل العالم برمّــته إلى ســوق هائـلة بما فــي ذلك سوق للعـبــيد المعاصرين.

أمّـا خلق منظـمات خاصــة كبرى فلم يقــع شرح دواعــيه لا رسـميا و لا شبه رسمي فلقد ظل أمــرا سـريا لسنوات طويلة. إنّ الرّابـطة الأوروبــية للتعـاون الاقتصادي

(LECE) تجمع هكــذا في الظل عدّة مئات من أصحاب البنوك الأوروبيين منذ 1947. و في الستينات جمّعت الثلاثيّة بصورة سرّية جدا القادة السّياسيين والصناعيين للأقطــاب الثــلاثة الرئيسية للعالم الغــربي (الولايــات المتحدة الأمريكيــة وأوروبا واليــابان). ولقد تــأسّست المائدة المستــديرة الأوروبية (ERT) في 1983 من قبل أربعيــن من الأعراف الكبـار الأوروبيين بهدف سري ولكن معترف به، هو أن تكـون مركـــز القرار الرئيـسي بالقـارّة الأوروبية. وتتأسس في الولايـــات المتحــدة وفــي اليــابان مجموعات ممــاثلة في نفــس الوقــت ولنفــس الهــدف.

إن المنظمات العــالمية الكبرى العمومــية و المنظمات الخاصة قد انتظمت بسرعة من أجل نهــب العالم لمجــرّد ربح الأشخاص الأكثر ثراء... و لصالــح دولهم. ليس هنالك ما هو أكثــر منطقية، بما أن هــذه المنظمات قد تمّ تكوينها من قبل نفس الأشخاص المنقادين بنفس الأهداف. إن الأغنــياء يحتــاجون بالفعل إلى دولة لكي تحارب من أجل مصالحهم. لكي تستخلص الضرائب وتقوم بالجباية لفــائدتهم، لكي تقمع التمرّدات التي تثيرها عمليات الإغتصاب التي يقومــون بها، لكي تسنّ قوانينهم. لكي تروّج أكاذيبهم ودعــايتهم التي يسمــّونها "إعلاما".

إنّ مــا يجهله النّــاس هو أن هذه المنظــمات ترسم خططا لمعارك حقيقية لدعم وزيادة ثراء طبــقة **الأثريــاء**. وهكذا، ومن وراء حيطان مكاتبــها وصالوناتها صاغت مخططات الخوصصــة التي أتاحت لها، بعدُ، أن تضع يدها على آلاف المصانع والخدمــات العمومــية، دافعة بشــعوب كامــلة إلى البؤس والبطالة. إلاّ أن الأثرياء

يريـدون دوما المزيد. ولهذا السّبـب يريدون اليـوم أن يستحـوذوا علـى التعليـم. إنهم يريـدون تخريب التعليم العمـومي وفـرض التعليم الخاص، تعليم سلعة يستطيعـون بيعـه في العالـم أجمع.

إنّ ذلـك يعنـي أن الأثريـاء يريدون دوما أن يصبحوا أكثر ثراء، و أنّ من جملة أسلحتهم منظمات مثل منظمة التجـارة العالمـية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبـي.

قرائن

الآن، من المهم أن تتمكّنوا من أدلة على ما قرأتموه لحد الآن.

إنها مقتطفات من نصوص، معروضة حسب ترتيب زمني منذ 1989، تبين الطريقة التي صاغ بها الأثرياء استراتيجياتهم حول خوصصة التعليم.

فهم يصيغون أو يكلفون موظفيهم بصياغة نصوص تقدّم في شكل "تقارير". إن هذه التقارير هي في الحقيقة التعليمات التي يمدّون بها "أصدقاءهم" السياسيين. وهم ينتظرون من هؤلاء الأصدقاء أن يطبّقوها حرفيا. {و من الأجدى} أن تكون حكومات "ديمقراطية" من تتكفل بذلك إذ من الأحسن جعل الناس يعتقدون أن من اتخذ تلك القرارات هم "ممثلو الشعب المنتخبون ديموقراطيا". فإنْ اتّخذ هؤلاء الممثلون قرارات فاسدة فلا يجب علينا، نحن الناخبين، سوى لوم أنفسنا. وهكذا يكون الملعوب قد انطلى.

إنهم يستدعون، إذن، "أصدقاءهم" السياسئيين لاجتماعات يسمّونها "ندوات" أو "محاورات" لكي يشرحوا لهم بالضبط ما يطلبونه منهم. ولكي يقنعوا الرأي العام، إي نحن، أن تعليماتهم إجبارية وضرورية، يجعلون غيرهم من يقدّمونها ويدافعون عنها وينشرونها بأشكال بالكاد تكون مختلفة. إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمفوضية الأوروبية عادة ما تتكفلان بالأمر. إن ذلك يجعله أكثر

جدّية. وتتحدث عنه الصّحف. لكأنّما نحن نخضع إلى قرع متداول لطبول تصمّ آذاننا بأوامرها التي تنتهي بالتسرب إلي أدمغتنا دون أن نكون قد اخترنا ذلك. ثمّ إذا قلت : "إن حكومتي تبالغ، يجب أن نرفض ما يحضّر". تستطيع حكومتك أن تجيبك : "كلا، لسنا نحن، أنظر، إنها المفوضية الأوروبية" وإذا أجبت بقولك : "إن حكومتي والمفوضية الأوروبية تتخذان قرارات سيئة" يمكن أن يردّا عليك معا : "كلا أنظر، إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقول نفس الشيء وكذلك صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. كلّ هؤلاء الخبراء المعتبرين من العالم أجمع يرون نفس الشيء. وهي بالتالي، قرارات جيّدة". وما لا يقولونه لك هو أنّ هؤلاء جميعا يعرفون بعضهم، الأثرياء، الأعراف، الوزراء، خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخ... إنهم يعملون سويّة، ينزلون في نفس النّزل يسافرون في نفس الطائرات، يجتمعون في قاعات الاجتماعات نفسها.

ها هي، إذن، الأدلة. انتبهوا إن النصوص التي نسوقها كتبها "خبراء"، برطانتهم أي بغمغمات غير مفهومة عمليا من قبلنا نحن معشر الزّائلين .سنسوق، إذن، أقل ما يمكن منها وسنفسّرها، "سنترجمها" بأفضل ما نستطيع.

ستلاحظون أنّ هناك كثيرا من التكرار. وهذا مقصود من قبلهم كي يحشوا بالقدر الكافي رؤوسنا بدعاياتهم وكي يبيّنوا لنا أنّهم كلّهم متفقون، وأنّهم مجمعون على نفس "التحليل". ولقد اخترنا، من جانبنا، عمدا أن نعيد هذه التكرارات لأنها، ومع خيط الزّمن، تكمّل بعضها،وتضبط الإستراتيجيا وتكشف عن نوايا كتّابها.

عويل

في جـــانفي1989، نشـــرت المائدة المستـــديرة للصناعيين الأوروبيين تقريرا معنونا بـ "التعليم والكفاءة في أوروبا".

و هي تؤكد فيه أن "التطور التقني والصناعي للمؤسسات الأوروبية يتطلب بوضوح تجديدا متسارعا للنّظم التعليمية و برامجها"، وأنّ "التربية والتكوين يعتبران بمثابة الاستثمارات الاستراتيجية الحيوية لنجاح المؤسسة في المستقبل"، وهي تأسف لأن "الصناعة ليس لها سوى تأثير ضعيف جدا على برامج التدريس" و لأن المدرّسين لهم "فهم غير كاف للمحيط الاقتصادي، وللأعمال ولمفهوم الرّبح" ولأنّ نفس المدرّسين "لا يفهمون حاجات الصناعة".

إنّ الأمور، إذن، واضحة. فالتعليم حيوي بالنسبة للمؤسسات، وبالتالي للأعراف، إذن هو حيوي من أجل ضمان ربح الأثرياء. إلاّ أن الصناعيين، إذن الأعراف، الأثرياء، ليس لهم، كما يقولون، سوى تأثير ضئيل على التعليم (وهذا غير صحيح، أنظر الجزء الثامن؛ ولكنه تأثير لا يكفي لإرضاء أهوائهم) والمدرّسون لا يفقهون شيئا في الأعمال... في ما يخصّ رجال الأعمال. لا بدّ أن يتغير هذا الوضع!

إيحاء

إن المائدة المستديرة الأوروبية توحي في نفس التقرير إلى أن الصناعة والمؤسّسات التعليمية (تستطيعان) أن تعملا سويا على تطوير البرامج التعليمية على قياس يوضع خصيصا للكهول الذين يزاولون دراساتهم دون مغادرة أعمالهم". ولهذه الغاية فهي تنادي "بالتعلّم عن بعد"، وبالتالي وضع "ديداكتيسيالات" (برمجيات تعليمية*).

الإقتراح الأول : لنبدأ في صلب الصناعة نفسها. لكي نواجه المزاحمة، يجب علينا، نحن الصناعيين، أن ندرّب، بدون انقطاع، موظفينا وعمّالنا على تقنيات جديدة. إنّها أيام وأيّام ضائعة تلك التي، لا فقط لا ينتج لنا أثناءها العمال والموظفون أرباحا، بل أيضا يكلفوننا غاليا في التكوين. إذن فليدرسوا في منازلهم، عن بعد، أثناء ساعات راحتهم. ومن أجل ذلك، يجب وضع برمجيات إعلامية، لوجيسيالات. برمجيات تعليمية، ديداكتيسيالات .

ولكونها تجمع في صلبها الأعراف الكبار لشركات صنع الإعلامية الأوروبية الرئيسية، تبحث إذن المائدة المستديرة للصناعيين الأوروبيين عن أسواق جديدة بجنون يضاهي ما تعد به أعضاءَها النتائج والقريبةُ للتحرير التام للاتصالات من أرباح هائلة، لا فقط ببيع الآلات والبرامج، بل أيضا باستغلال شركات الهاتف المخوصصة كليا أو جزئيا،

أي تلك التي أصبحت بذلك ملكهم.

وفي آجال معيّنة، يصبح الترفيع في شأن أو فرض التعليم عن بعد مصدر أرباح خارقة بالنسبة لهم. إنّ ذلك يمكّنهم من الحصول على أرباح إضافية ناجمة في نفس الوقت عن الزيادة في استعمال الخطوط الهاتفية، والزيادة في بيع الأجهزة التي تنتجها مصانعهم (حواسيب، مودامات، مراكز هاتفية، ألياف بصرية) وعن جني حقوق التأليف لبيع واستغلال البرمجية التعليمية"(الديداكتيسيالات) التي لا تقل أهميتها عن الأولى.

إن النتائج الأخرى المربحة لهذه الاستراتيجيا ستكون بالنسبة لهم ملاءمة التعليم بشكل أفضل لمتطلبات الصناعة، تحضير "العمل عن بعد" بصورة نشيطة، تقليص هام لتكاليف التكوين في المؤسسة وتذرير محبّذ للمتعلمين والمدرّسين الذين لا يزال عددهم وتنظمهم واضطراباتهم تمثل تهديدا يدعو إلى الإنشغال أو، في كل الأحوال، كوابحَ جدّية لتطوّر "اقتصاد السّوق" و "التضحيات" في مجال الميزانية التي ترافقه.

لذلك قام الأعراف في منظمة المائدة المستديرة الأوروبية بزيارة أصدقاءهم في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وفي المفوضية الأوروبية ؛ فالنتيجة لم تكن منتظرة.

تواطؤ

تبنّت المفوضية الأوروبية في 7 مارس 1990 " وثيقة عمل" (و هي عمليا نفس الشيء مع "تقارير" المائدة المستديرة الأوروبية) حول "التعليم والتكوين عن بعد"(4). وهي تكتب في ذلك : "إن التعليم عن بعد (...) مفيد بصفة خاصة (...) لضمان تعليم وتكوين مثمرين (...). إنّ تعليما من طراز عال يمكن أن يبتكر وينتج في مكان مركزي ثمّ ينشر فيما بعد على المستوى المحلي مما يسمح بتوفير مدّخرات هائلة. إنّ عالم الأعمال يصبح أكثر فأكثر نشيطا في هذا الميدان سواء بوصفه مستعملا ومستفيدا من التعليم متعدد الوسائط وعن بعد، أو بوصفه مبتكرا ومتاجرا في لوازم هذا النوع من التكوين. إن سوق التعليم عن بعد، ومن ثمّ إمكاناته قد اتسعت بصورة متعاظمة خلال الثمانينات".

وهكذا، وما هي إلا أشهر حتى تبنّت المفوضية الأوروبية ضرورة "تثمير" التكوين وتأسيس "سوق" للتعليم. ومن الأكيد أنها انساقت بسرعة إلى الإقتناع بأن التعليم يجب أن يصبح سلعة كغيره من السّلع.

في ماي1991، تبيّن المفوضية الأوروبية أنها فهمت أكثر "فكرة" الصناعيين. ولقد كتبت في تقرير (5) لها : "لقد حطت ثورة الإعلامية من قيمة جزء كبير من التعليم" و "صار للمعارف النافعة نصف عمر بعشر سنوات، ويفقد

الرأسمال الثقافي قيمته سنويا بنسبة 7% مع ما يقابله من تناقص في فعالية اليد العاملة".

إن هذه الرّطانة تريد أن تقول أن المعارف "النافعة" حقا تلك التي يحتاجها الصناعيون للرّفع من أرباحهم سيتمّ تجاوز نصفها خلال عشر سنوات. ولنْ تكون إذن للتقنيات التي استوعبها موظف ما أو عامل ما من قيمة بعد عشرين سنة. وسيكون ذلك العامل أو الموظف جاهزا للّفظ إثر هذه الفترة؛ والحال أنه لن تكون هنالك ما يكفي من ولادات في البلدان الغنيّة. وبالتالي لم يعد تدفق الشبّان الحائزين على "المعارف النافعة" يكفي لتغذية الصناعة. يجب إذن "رسكلة" الشيوخ بنفقات هائلة في المؤسسات بالذات. وهذا ما يضرّ بحافظة نقود الأثرياء.

"تصطدم المؤسسات التي تسمح لمستخدميها بالدّخول في عطل للدراسة بمشاكل خسارة الإنتاج المباشر التي تنجرّ عن ذلك (نعم، أثناء "عطلهم" الدراسية لا يكتفي الموظفون بعدم إنتاج أرباح، بل أيضا يكلفون الأعراف أموالا بما أنهم يواصلون تسلّم أجورهم). ومع التعليم عن بعد تستطيع (المؤسسات) أن تستثمر في تطوير رأسمالها البشري بالتحكم في تكاليفه. ("مثل ما وقع شرحه سابقا، فإن شغالا يتكوّن في منزله، عن بعد أثناء ساعات عطلته أو آخر الأسبوع لا يكلف مؤسسته شيئا؛ وهذا ما يسمى "التحكّم في التكاليف").

أخيرا ترى المفوضية الأوروبية : "أن جامعة مفتوحة هي مؤسسة صناعية؛

والتعليــم العالي عن بعد هو صنـــاعة جديدة. يجــب على هذه المؤســسة أن تــبيع منتوجــاتها في سوق التعليم المــستمر التي تحكمها قوانين العــرض و الطلب".

بدون أدنى حياء، تعلـــن المفوضية الأوروبية بشكل ســافر أن التعليم يجب أن يصبح صنـــاعة، صناعة يتحتم عليــها بيع منتوجـــاتها، أي الــدروس، في سوق تحكمها قوانين العرض والطلب. وهـــذا ما يعني أيضا أنّ أولئك الذيــن لن يستطيعوا دفع معلوم هذه "المنــتوجات" سيقــع، بالتالي، إقصاؤهم من التعليــم.

استهلاك

بعد ســـتة أشهر، تلحّ المفوضية الأوروبـية بكل إصرار، واصفة بشــكل معلن الطلبة بـ "الحرفاء" والدروس بـ "المنتوجــات". إذن بالنسبة لها لم يعد الطــلبة، كما كانت تدّعي إلى حد الآن، شبابا يجب على المجتمع أن يكوّنهم كي يصبحوا مواطنين مسؤوليــن قادريــن على تسيير حــياتهم بأكثر ما يمكن من التماســك في صلب المجتمع المنـسجم أكثر ما يمكن؛ بل "مستهلــكين" يجب عليهم دفع معلوم دروسهم التي لم تعد هي نفسها ســوى منتوجات معدّة للبــيع.

و في تقرير جديد(6)، تكتب المفوضية الأوروبية مشيرة إلى أهمية التعليم عن بعد في دعم التنافسية الأوروبية : "إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب بنى تعليمية من الضروري أن يقع ابتكارها طبقا لحاجات الحرفاء (كذا!). إن التعليم عن بعد يبدي جاذبية خاصة لأنه يستطيع أن يتكيّف بطريقة تجعله لا يختلف إلا قليلا مع متطلبات العمل، وكلما انتشر استعمال الأجهزة كلما أصبحت العمليّة أكثر مردوديّة" (المقصود : كلما كان عدد الشغالين المجبرين على التعلم في منازلهم بدفع معلوم تكوينهم من جيوبهم أكثر أهميّة كلما كانت العمليّة مربحة بالنسبة للأعراف).

وتواصل المفوضيّة : "إن التعلم المفتوح عن بعد لا يرتهن بالحدود الوطنية، وهو ما يساهم في توسيع السوق المفترضة وبالتالي إتاحة الاقتصادات العملاقة". (إن عرفا

يصنع مصنعه قطعا إلكترونية سيستطيع بيع دروسه للرّسكلة لا فقط لعمّاله بل آيضا عمال صانعي القطع الإلكترونية الآخرين في العالم أجمع) "ستقوم منافسة بين تجّار التعليم عن بعد (التجّار هم الأعراف الذين يبيعون دروسا عن بعد)، وهو ما سيفضي إلى تحسّن جودة المنتوجات" (الدروس).

هنا، لا تتردّد المفوضيّة الأوروبية في استعمال الأكاذيب الأكثر افتضاحا وابتذالا. إن المنافسة، لوحدها لم تحسّن يوما جودة المنتوجات.

عبادة

في 26 ماي 1994، كشفت المفوضية عن أقصى ما وصلته من تبعية تجاه الأثرياء بنشر تقرير لـ "مجموعة من الشخصيات السامية" عنونته بـ : "أوروبا ومجتمع المعلومة الكوكبية (7)". خمسة من بين العشرين شخصية هم أعضاء في المائدة المستديرة الأوروبية. وباستثناء مارتين بانجمان، اللبرالي المتطرف، المفوض الأوروبي للصناعة والقسّ الكبير لاقتصاد السّوق، تعتبر كل تلك الشخصيات صناعيين. وفي هذا التقرير، هم يهذون تماما لكنهم يعلنون أيضا بشكل سافر عن أهدافهم : "خلق مراكز تشغيل عن بعد في 20 مدينة من هنا إلى غاية 1995 بالنسبة لـ 20.000 عامل. ومن المفترض أن نمرّ بعد ذلك إلى العمل عن بعد بالنسبة لـ 2% من "ذوي الياقات البيضاء" من هنا إلى غاية 1996، وإلى 10 ملايين موطن شغل عن بعد من هنا إلى غاية 2000 وسينقضّ مزوّدو القطاع الخاص على سوق التعليم عن بعد".

حسنا، موافقون، إن الأغنياء هم الذين ينظّمون، اليوم، "سوق الشغل"، سوق العبيد التابع لهم. هم يستطيعون إذن أن يحلموا كما شاؤوا بالطريقة التي سينظمونه بها غدا. ويستطيعون أيضا أن يحلموا بخلق سوق للتعليم عن بعد من شأنه أن يجلب لهم مالا كثيرا وأن يدفع جزءا أكبر من الإنسانية نحو اليأس والجهل. ولكنّ ما لا يقولونه ولا يكتبونه، أي ما يخفونه، هو أنّه للوصول إلى إرساء مثل هذه "السّوق"، يجب قبل كل شيء

تدمير التعليم العمومي، التعليم المجاني. إن ما لا يعترفون به هو أنّهم، في الوقت الذي يحلمون فيه بثروات جديدة يجمعونها من التعليم الخاص والمدفوع ثمنه، يمارسون ضغوطات شديدة على الحكومات حتى تقلص من ميزانياتها المخصّصة للتعليم وتجعل تعليمها فقيرا وغير مجد إلى حدّ تتجه معه، "بصورة طبيعية"، أعداد كبيرة من الطلبة إلى التعليم الخاص، وتصبح مستعدّة لدفع ثمن التكوين الذي تأمل في أن يضمن لها إمكانية تجنّب البطالة.

تكرار

بعد عدة أيام، نشرت المائدة المستديرة الأوروبية تقريرا جديدا : "بناء الطرقات السيّارة للمعلومة (8)". يتعلق الأمر بالنسبة للأعراف الكبار بضرب الحديد وهو ساخن. ففي هذا التقرير، يحدّد الصناعيون مرة أخرى أهدافهم: "إطلاق اتّحادات خاصة / عمومية لخلق شبكات للتكوين. استعمال شبكات الإعلامية كأداة للتعليم والتكوين لكل الشباب لإعطاء التعليم بعدا أمميا".

كم هذا عجيب! هاهم الأثرياء يصبحون أمميين.. "بعد أممي" للتعليم! تعليم علمي شمولي يعطي حيّزا أساسيا لامتلاك الثروات الثقافية للإنسانية... أتعتقدون! يجب أن نقرأ "بعدا تجاريا عالميا". ليس أكثر. إنها مسألة اقتصاد عملاق، هذا كل ما في الأمر.

و للرّد بصورة ملموسة على طلبات الأعراف المتكرّرة، أطلقت المفوضيّة الأوروبية في نهاية 1994 برنامج ليوناردو دافنشي (9) راصدة له ميزانية تقدّر بـ 4.1 مليار فرنك فرنسي (24.6 مليار فرنك بلجيكي). إنّ هذا البرنامج الذي موّل بالأموال المنتزعة من جيوبنا. يهدف إلى تشجيع "التكوين مدى الحياة" وتطوير "أشكال جديدة للتعلّم وصياغة طريقة تقييم المكتسبات "وكذلك" اكتساب التحكّم في التكنولوجيات الجديدة."

"التكوين مدى الحياة"، نعرف ما معناه، كذلك "الأشكال الجديدة للتعليم" و "اكتساب التحكّم في التكنولوجيات الجديدة" أيضا. وهي التكنولوجيا المفيدة للأعراف. ولكن "تقييم المكتسبات" أمر جديد.

إنه جديد وعبقري. على الأقل من قبل الأعراف. و سنرى، في ما بعد، ما الذي يعنيه.

عولمة

الآن لنقدّم تفسيرا مختصرا حتى نفهم ما سيأتي :

إن الأزمة الاقتصادية الحالية قد بدأت في 1973 . في ذلك الحين، قرر قادة الدول السبعة المصنعة الأكثر ثراء في الغرب أن يلتقوا بصفة منتظمة، وعلى الأقل، مرة في السنة ليتدارسوا المسائل التي تشغلهم وليحاولوا أن يجيبوا عليها بصفة جماعية. وبما أنهم كانوا سبعة، فقد سمّوا أنفسهم "مجموعة السبعة" أو "G7". ولكونهم جميعا شديدي الانحياز إلى اقتصاد السّوق، حرص رؤساء الدول والحكومات على ألا يجتمعوا إلا في ما بينهم. وكان لا بدّ أن يكون اجتماعهم السّنوي جليلا أكثر ما يمكن وأن يجلب آلاف الصحفيين كي يروّجوا داخل أكواخ العالم أجمع مقولاتهم الحكيمة. و لكن، ها هم يقبلون، فجأة، بألاّ يجتمعوا بأنفسهم بل سينظّم البعض من وزرائهم "البسطاء" اجتماعا. إنّه اجتماع مجموعة السبعة، نعم، و لكنه اجتماع "خارق للعادة". كان يجب أنْ تكون هناك إلحاحية في الأمر. والإلحاحية كانت تتمثل في الخبر السعيد حول حلول "مجتمع المعلومة" الذي يجب على الإنسانية جمعاء أن تستعدّ له فورا. ولن يوضع اعتبار لمن ليس له هاتف.

معلومة

انعقد، إذن، في فيفري 1995 اجتماع خارق للعادة لمجموعة السبعة في بروكسل، وهو اجتماع سخّر لـ "مجتمع المعلومة". وبهذه المناسبة لم يدع طبعا الأعراف الفرصة تمرّ، فأصدرت المائدة المستديرة تقريرا جديدا (10) غرزت فيه المسمار بصورة أعمق وأقوى و أكثر وقاحة. ها هي المقتطفات الأكثر دلالة من هذه الوثيقة : "إن مفتاح القدرة التنافسية الأوروبية تكمن في قدرة قوى العمل التابعة لها على الرّفع دون انقطاع من مستوى معارفها و قدراتها (المقصود : لكي يواصل الأعراف الأوروبيون إثراءهم يجب على الشغالين أن يتعلموا وأن يعملوا دوما أكثر)". ومن هنا، فإن مسؤولية التكوين يجب في النهاية أن تتحمّلها الصناعة (المقصود : يجب على الأعراف أن يأخذوا التعليم بأيديهم). "يبدو أنّ عالم التعليم لا يحسن تصوّر مواصفات المتعاونين الضّروريين للصناعة." (المقصود : إن المدرّسين لا يجعلون، بما فيه الكفاية، من طلبتهم الروبوات التي نحتاجها). "إن التعليم يجب أن يعتبر بمثابة خدمة موجّهة لعالم الاقتصاد" (المقصود : إن الطلبة، وهم عمال المستقبل، يجب أن يخدموا الأغنياء). "إن الحكومات الوطنية يجب أن تنظر للتعليم كسيرورة تمتد "من المهد إلى اللحد" "(المقصود : على الحكومة أن تعين الأثرياء على إجبارنا على التعلم مدى الحياة فقط لصالحهم). "تهدف التربية إلى التدريب لا إلى تلقي تعليما" زالمقصود : يجب على

التربية أن تكتفي بتدريب الشّباب على التعلم وحدهم، وسنتكفل نحن ببقية تعليمهم).
"ليس لنا وقت نضيّعه. فضغط المنافسة المكثّفة يتطلب مواهب جديدة. إننا نطلق صيحة فزع. فالنّظم التربوية لا تتلاءم بما يكفي من السّرعة مع الثورة التكنولوجية. يجب أن يحظى إصلاح النظم التربوية بأولوية سياسية (المقصود: على الحكومات أن تصلح التعليم حسب متطلباتنا وبسرعة). "إنّ حضور الصناعيين والأساتذة في مجالس الإدارة المتبادلة ستكون طريقة للإكتشاف" (المقصود: يجب أن يقود الأعراف المدارس التي يجب أن تكون في الخدمة المباشرة للمؤسسة). "إن التعليم عن بعد يلغي سلبيات التغيّب عن العمل والتّنقلات. إنّ مناهج ووسائل التعليم يجب أن تعصرن خاصّة في ما يخصّ التكّون الذاتي. (المقصود: لا يجب أن يبذر الشّغّالون مال الأعراف في التكوّن في مكان عملهم، بل عندهم في منازلهم وعلى نفقتهم). "على كلّ تلميذ أن يمتلك حاسوبه الخاص". (المقصود: إنها نهاية مجانية التعليم).

إنّنا نفهم الآن لماذا كان من الواجب استدعاء هذا "الاجتماع الطارئ". فالأمر ملحّ : "نحن نطلق صيحة فزع، ليس لنا وقت نضيّعه، لا بدّ من أولوية سياسية". إن المتنافسين الأكثر تكالبا من أوروبيين وأمريكيين ويابانيين، الحاضرين كلّهم في هذا الاجتماع، يطلقون صرخة الفزع نفسها... إنهم بالضبط مثل الكونكيستادور الإسبان أمام ذهب الإنكا. هم في حالة جنون وانبهار بالكنز الذي لم يكن منتظرا قبل الآن، والذي تبدّى فجأة أمام أعينهم. هم لن يسمحوا بأن يسحب منهم (من قبل الحكومات والتشريعات الوطنية). وهم يردّدون حججهم هاتفين : لنسرع. لنسرع.! أمّا آلاف الصحفيين المبعوثين إلى اجتماعهم من جميع أنحاء العالم فسينقلون بكل أمانة رسالتهم دون أدنى ضمير.

إلغاء الضوابط

مرّة أخرى تعيد المفوضية الأوروبية رمي الكرة بنشرها في آخر السّنة "كتابا أبيض حول التعليم والتكوين(11). ولم تستجب فيه فحسب، إلى حد بعيد، لمتطلبات المائدة المستديرة للصناعيين الأوروبيين، بل كشفت أيضا عن مظهر من مظاهر استراتيجيا الأعراف، ظل إلى ذلك الحين سرّيا. فإذا أصبح التعليم صناعة تجارية فمن سيسلّم الدبلومات؟ إنّ الدّول هي من يقنّن، حتى الآن، تسليم الدّبلومات .وتخضع هذه الدّبلومات لقوانين صارمة جدا. إنها الدّول أيضا من يعترف بالدّبلومات .وهكذا تكون أغلب المهن" محميّة على الصعيد الوطني. إنه لمن الصعب أن تجد مهندسا في فرنسا بدبلوم أسترالي. إنّ تغيير هذه القوانين في كل دولة ستكون مهمة عسيرة وبطيئة. ويمكن أن يقاومها جزء من الرأي العام ومدرّسي التعليم العمومي، هؤلاء "المحافظين، المتشبثين بامتيازاتهم". في حين أن الوقت يضغط، كما رأينا سابقا.

إذنْ، فكرة عبقرية! سنتجاوز الدّبلومات. سنجد نظاما آخر : "بطاقة الكفايات الشخصية. "سيسلمها تجار التعليم بأنفسهم. وبما أن المؤسّسات الخاصّة "للتزويد بالتعليم ستكيّف منتوجاتها (تعليمها) لمتطلبات المؤسّسات المستهلكة لليد العاملة، فلن يكون هنالك من مشكل .وسنعود لاحقا للحديث حول هذه "البطاقة الشهيرة للكفايات".

وهكذا نقرأ في هذا النصّ الجديد للمفوضية الأوروبية : "لقد أكد تقرير المائدة المستديرة الأوروبية(فيفري 1995) على ضرورة تكوين متعدّد الأبعاد، يحفز على "تعلّم التعلّم" مدى الحياة. ولقد أكدّت المفوضية على ضرورة تشجيع الإنتاج الأوروبي للوجيسيالات تعليمية. ويقترح هذا الكتاب الأبيض تجريب طريقا ثالثا يتمثل في الاعتراف بكفايات جزئية انطلاقا من نظام مصادقة موثوق به. يجب أن يمكّن الفرد من تقييم كفاياته بغضّ النظر عن المرور أو لا بتكوين يتوّج بدبلوم. (المقصود: مهما كانت الطريقة التي يحصل بها الطالب على معارف أو كفايات، يجب أن يعترف بها، وليس بالضّرورة عن طريق دبلوم رسمي. وهكذا ستستطيع "الصناعة الجديدة الخاصة اللتعليم، أن تسلّم بنفسها" دبلوماتها االتابعة لها).

وتضيف المفوّضية : "يجب أن يتمكّن كل فرد من اقتناء بطاقة شخصية للكفايات تتضمن ما وقع تقييمه من قدرات كلما أراد ذلك. ولكي تربط مرة أخرى القول بالفعل بإفراغ جيوبنا لإعانة الأثرياء على {مزيد}الإثراء، أطلقت المفوضية الأوروبية برنامج سقراط بميزانية أوّلية قدرها 5.64 مليار فرنك فرنسي (33.84فرنك بلجيكي)، من 1995 إلى 1999. ويهدف هذا البرنامج إلى "إعطاء بعد أوروبي لاكتساب معارف بالبيت (12). ما من داع للكفّ عن المضي في مثل هذه الطريق المفيدة. ففي مستهلّ سنة1996. اقترحت المفوضية الأوروبية "حفز البحث" المخصّص "للبرامج المعلوماتية التعليمية مُتعددة الوسائط (13)" وزيادة الميزانية التي وقع بعد تخصيصها لها (وهي تتحدث عن 4.5 مليار ف ف, 27 مليار ف ب)، وذلك قبل نشر "مذكرة إعلامية (14)"أوردت فيها : "يبقى خطر كون تقييم الجودة يؤدي إلى ضبط

مواصفات عبر اعتراف أو رقابة الدولة". حقا، هو ذاك ! لقد رأيناه، إنّ الدّول(الموظفون، والأساتذة، الخ)... هي موانع بالجملة أمام الخوصصة. لا يجب مطلقا أن تتدخل في تقييم جودة التعليم الذي تسوّقه مؤسسات خاصة.

وتطالب المفوضية، إذن، بإحداث "نيابة تقييم خارجية وغير حكومية "لكي" تساهم في الشفافية وفي تعديل السّوق بين المؤسسات المتنافسة". بكلام آخر، سيكون جهازا خاصا مَن يُكلف بالحكم على مدى جودة درس تبيعه شركة خاصّة. وسيكون من واجب هذا الجهاز أيضا تنظيم المنافسة بين تجّار الدّروس. وبالطّبع، سيكون ممثّلو تجّار التعليم من يشاركون في هذا الجهاز الخاصّ الّذي ستكون قراراته "شفّافة" بقدر شفافيّة جدران قاعات الإجتماعات الّتي ستؤخذ فيها في كامل السريّة. إنّ ذلك ليس الآن سوى توصية. ولكنّنا نعلم أنّ "توصيات" المفوضيّة الأوروبيّة سريعا ما تصبح أوامر.

وكلّما نحت "المصادر المأذونة" نفس المنحى، كلّما كان ذلك أحسن. إنّ الرّأي العام المخبّل بكثرة التّقارير والكتب البيضاء وغيرها من التوصيات، المبهور بمؤسّسات على غاية من الرخاء، سينتهي بالاقتناع بأنّ التعليم يجب، فعلا، أن يؤمّن بأيدي القطاع الخاصّ. وهكذا يقع إدخال الشريك الثالث في الرّقصة : منظّمة التّعاون والتنمية الاقتصاديّة. لقد نشرت منظّمة تنمية اقتصاد السّوق تقريرا طويلا عن "مائدة مستديرة" انعقدت بفيلادلفيا (الولايات المتحدة) في فيفري 1996 (15) .

إقصاء

هنا، لا يتورّع خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن ترديد أحابيل لغويّة كي يستشرفوا قيامة عالميّة في ميدان التعليم. فهم يكتبون : "إنّ التعلّم مدى الحياة لا يمكن أن يؤسّس على الحضور الدّائم للمدرّسين"؛ بل يجب أن يؤمّنه "تجّار خدمات تعليمية (أي مؤسسات خاصة). إن التكنولوجيا تخلق لأول مرة سوقا (تجاريا) عالميا بقطاع التكوين (اقرؤوا : التعليم). إن الإمكانية الجديدة لاقتراح برامج تعليمية في بلدان أخرى بدون أن يغادر الطلبة أو المدرّسون مواطنهم، تستطيع إلى حدّ كبير،أن يكون لها مضاعفات خطيرة على بنية نظام التعليم والتكوين على المستوى العالمي (اقرؤوا :إن استراتيجيتنا عالمية ولن يفلت منها مدرّسو وطلبة أي بلد). وفي بعض البلدان يبدو أن المدرسين مهدّدون فعلا بأن يُتركوا لمصيرهم في خضمّ تطوّر سوق التكنولوجيات والمعلومة (اقرؤوا : سيفقد عشرات الآلاف من الأساتذة عملهم) ولن يكون على السّلطات العمومية سوى "ضمان تعليم من لن يتمكّنوا أبدا من تشكيل سوق ذات مردودية والذين سيتزايد إقصاؤهم من المجتمع بصفة عامّة بقدر ما سيواصل الآخرون التقدّم" (نعم، لقد فهمتم جيدا، إن أولئك الذين وقع إقصاؤهم مسبّقا من المجتمع والذين لا يستطيعون دفع ثمن الدّروس الخاصة، سيقع إقصاؤهم أكثر من ذي قبل وسيحشرون ويكدّسون في القليل من المدارس العمومية المتبقية .سيقصى مئات

الملايين، إلا أن الأثرياء لا يعيرونهم اهتماما طالما أنّهم ليسوا ذوي "مردودية")!

ها هي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد عبّرت بفجاجة عمّا لم تجرأ بعد المائدة المستديرة الأوروبية والمفوضيّة الأوروبية على قوله : في كل البلدان (وليس في "بعضها" فقط، كما يُزعم زورا وبهتانا) سيصبح المدرسون "مُهملي" خوصصة التعليم إذ سيفقدون عملهم بالملايين. وليهتمّ المدرّسون "غير المهملين"، الذين سيصمدون أمام الخوصصة العامّة للتعليم، بالجموع التي لا مردوديّة لها، بمن لا يستطيعون أن يدفعوا، أي بالفقراء !ويعدّد أيضا تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذاته كثيرا من أمثلة "المنافع" التي بدأ الأعراف يجنونها من التعليم عن بعد. ففي ألمانيا توصّل صانع الأجهزة الكهرومنزلية Bosch : إلى إجبار خُمس الـ 95 ألف عامل بشركته على التدرّب، في منازلهم أثناء أوقات فراغهم، على التقنيات الجديدة التي أصبحت تعتمد في مؤسستهم. في سويسرا، اضطر 340.000 عاملا إلى القيام بنفس الشيء(16). وبعجالة، نشرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضا : "جعل التعليم العالي عالميا"(17)، وهو تقرير ينادي بـ"التزام أكبر من الطلبة في مجال تمويل جزء كبير من تكاليف دراستهم ". هل هناك ما هو أكثر منطقية ! يجب على الطلبة أن يتدرّبوا من الآن على الدّفع كي يتعلموا. ففي المستقبل لن يكون لهم خيار!

تشريح

منْ خـــلال كل هذه المنشـــورات المتعدّدة، نتبـــيّن بوضوح أهـداف الصناعيين : خلق، على هامـــش شبكات التعليـــم العمومي المختزل إلى الاكتفاء بتعـليم أساسي مكمّل، نظام واســـع، خاص وتجــاري للتعليم عن بعـــد مدفوع المعلوم. ولكنّـــهم يمكن أن يصطدموا بمشكل كبير : في بلدان عديدة، بما فيها البلدان الأعضـــاء في الاتحاد الأوروبي، يرتـــهن التعليم عن بعد "(بالمـــراسلة)" بالتعليم العمومي، وهو منظم على هذه الحال. بالإضـــافة إلى ذلك، تحدّ التشريعـــات الوطنية من التعليم الخاص بالمراسلة، أو عادة ما تراقبه بصرامة. وهكـــذا يمكن لبعض البلدان أن تعقّد أو تكبح بجدّية مهمة خلق وتطوير مؤسســـات خاصة للتعليم. لذلـــك تشغّل المفوضية الأوروبية حقوقييها، الذين أنتـــجوا وثيقة لا تتجه إلى الجمهـــور الواسع بالرغم من كونها رسمية. وهي محرّرة بأسلوب ودي تجاه الأعـــراف كي تشعرهم بأن المفوضية ليست فقط إلى جانبـــهم بل ستضع نفسها فـــي خدمتهم عند المتاعب، إنها ستكون وراءهم (18). وستجيب المفوضـية كل دولة يمكن أن تحـــتجّ، بأن التعليـــم عن بـــعد هو خدمة. وأنّ خدمة عن بعد هي بالضـــرورة مجعولة لتعـــبر الحدود. وبما أن الإتفاقيات الأوروبية تفرض "التجـــوال الحـــر للخدمات"، فإن التعليم عن بعد لا يمكن أن ينظّم أو يمنع من الـ"تجـــوال" داخل الحـــدود الخاصة بأية دولة. بالإضـــافة إلـــى

ما سبق، كيف يمكن للدول منعه تقنيا؟ مستحيل. إذن ...اطمئنوا، أيها الأعراف، أرباح هائلة موعودة لكم، ولا أحد يستطيع أن يحرمكم منها.

مصادقة

يبقى مشكل تسليم، والاعتراف بالدبلومات وباقي شهادات ختم الدروس التي هي من اختصاص وطني، في كل دولة، والتي يقع تنظيمها بصرامة بواسطة التشريعات الوطنية. ولكن، تغيير أو إلغاء تشريعات بعدد الدول سيستغرق سنوات وسيصطدم بمعارضات أو بمقاومة نشطة. وكما رأينا "فالوقت يضغط" و"السوق" لا ينتظر. وستبدي المفوضية الأوروبية من جديد حرصا متسرعا. وستموّل (بأموالنا، مرة أخرى) إحداث "بطاقة مصادقة على الكفايات.(Skill accreditation card)"

إن الفكرة بسيطة. لنتصوّر أن شابا يدرس عند عدّة مزودي تعليم تجاريين، عبر الأنترنات، ومن هناك، يحصل على "كفايات" في التقنية، والتصرف واللغات. وفي نهاية تعلمه الذاتي، يعترف مزوّدو التعليم بالمعارف والقدرات التي حاز عليها (يصادقون عليها). إن هذه "المصادقة" ستقع إلكترونيّا وستسجّل على قرص "(شهادة)" يكون قد أولجها في حاسوبه الرّابط مع مزوّديه. وحين سيبحث عن شغل سيولج قرصه في حاسوبه وسيربط مع موقع "عروض شغل" تديره جمعيّة أعراف. وسيحلل لوجيسيال "مجموع خصائصه (ازاده المعرفي، ولكن أيضا عمره، حالته المدنية، قابليته للعمل في الخارج)، وإذا كانت "كفاياته"

تستجيب إلى تلك التي يبحث عنها مشغّل ما، فربّما سيقع انتدابه. ما من حاجة للدّبلومات مستقبلا! إذ سيدير عالم الأعراف منذ الآن نظامه الخاص الذي يفلت كليا عن رقابة الدّول والعالم الأكاديمي.

تواطؤ

بدون إضاعة وقت، طلبت المفوضية، في فيفري 1996، من بعض المؤسسات ضبط "بطاقات الكفايات(19)" هذه. وبالطبع ستدفع لهم جيدا من أجل ذلك. وهي تؤكّد في وثيقة أخرى(20)، تعتبر عمليا سرّية، سلمتها للصناعيين الذين أبدوا اهتمامهم بها، أن الأمر يتعلق بـ: "ضمان اعتراف لكل فرد بقدراته بواسطة نظام مرن ودائم لتثبيت وحدات معرفية، بآليات تقييم وصلوحية معلوماتية. إن المصادقة على، وتقييم الكفايات سيستعمل نظام برامج معلوماتية تفاعلية مربوطة بواسطة شبكة (أنترنات) إلى موزّع سيرسل روائز تفاعلية تحت الطلب، وسيقيّم النتائج ويعيّن صلوحية المستوى المقيّم. وسيسجّل هذا المستوى على بطاقة شخصيّة، وستصبح تلك البطاقات الشخصيّة جواز السّفر الحقيقي للعمل . ولا تكتفي المفوضية بوضع نفسها بالكامل في خدمة الأعراف كي تهديهم التعليم على طبق، بل أيضا، تدفع لهم حتى يركّزوا الأنظمة المعلوماتية التي يحتاجونها لملء جيوبهم.

في 17 أفريل، أعلنت المفوضية عن مشاركتها في ورشات تقام في نزل الشيرتون ببروكسل. وتنظم هذه الورشات مؤسّسات لصنع اللوجسيالات التعليمية وتعنّوَن أحدى الورشات الخمس بـ "التسويق والتوزيع والبيع" : عود على الاستثمار. "فإذا أنفق أحد الأعراف أموالا في وضع ديداكتيسيالات، يجب على هذه الأخيرة أن تعود عليه بأوفر

ما يمكن. هذا ما يسمّونه : "عود على الإستثمار"(21). وهذا "العود" هام إلى درجة كون... المفوضية الأوروبية هي التي دفعت ثمن تركيز هذه اللوجيسيالات، بأموالنا نحن.

في 6 ماي، قرر وزراء التربية بالإتحاد الأوروبي، المستعدّين، على ما يبدو، إلى التنازل بأقصى سرعة عن مشمولاتهم لفائدة الصناعيين : "تشجيع شراكة مسترسلة بين المؤسسات التعليمية (المدارس) ومزوّدي اللوجيسيالات (الصناعيين) من أجل خلق سوق هامّة"، و"تشجيع أعمال البحث حول منتوجات ومسارات التعلم، بما في ذلك التعليم والتكوين عن بعد، خلق وتصوّر اللوجيسيالات التعليمية متعدّدة الوسائط (22)". "بكلام آخر سيعمل الوزراء على أن تشتري المدارس، طالما هي تحت مسؤوليتهم، ما يكفي من الحواسيب واللوجيسيالات التعليمية كي يملؤوا جيوب التجار. وفي نفس الوقت، سيموّلون، بهمّة، البحث حول تركيز وتجويد لوجيسيالات التعليم عن بعد. ولقدْ قرّروا إذن، أن يفعلوا ما فعلته المفوضية الأوروبية منذ زمن بعيد.

ومنْ جديد، تهبّ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للنّجدة، كاشفة أنّ الأمور تسير على أحسن ما يرام. فتكتب في تقرير جديد (23). في الولايات المتحدة، يتعاون مشروع Annenberg/CBP مع منتجين من أوروبا واليابان وأستراليا لخلق أصناف عديدة من الدّروس الجديدة التي يمكنها أن تستعمل في التعليم عن بعد. فيتحوّل الطلبة إلى حرفاء . وتصبح المنشآت (المدارس والجامعات) متنافسة، تصارع على جزء من السوق. والمنشآت التي تموّلها الدولة مجبورة على دخول المنافسة في ما بينها وأيضا مع التجار الخواص. إن المنشآت مدعوّة إلى التصرف بوصفها مؤسّسات وإلى

اعتبار أنّ لها مهمّة الإستجابة لتنامي طلب البرامج التعليمية. يجب على الطلبة دفع معلوم كل أو جزء من ثمن دروسهم، وهو ما يهدف إلى فرض منطق السّوق على منتجي الدّروس. إنّ إمكانية "اختراق السّوق" خاصة في البلدان كثيرة السّكان وفي تلك التي لها لغات مشتركة، تبدو هامة جدا. "بدون تعليق"!

وفي تقرير آخر(24)، تستعيد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ تقريبا حرفيا العبارات التي استعملتها المائدة المستديرة الأوروبية والمفوّض الأوروبي : "Bangemann" : "إن تعلّم التعليم أهم من التمكّن من "الموادّ" المزعومة. يجب تشجيع امتلاك حاسوب. على الطلبة أن يتعلموا استعمال خدمات الشبكة كما يستعملون الهاتف".

إن الأمور واضحة. فالتاريخ، وعلم الاجتماع، والفلسفة وثقافات العالم ليست سوى "موادّ مزعومة" غير صالحة بالمرّة. ولم يعد من الضروري تدريسها (فضلا عن أن تدريس تاريخ الثورات، مثلا، يمكن أن يعطي أفكارا سامّة جدا للشباب)" يجب إذن تعليم الشباب كيف يتعلمون ما هو صالح حقا. ما هو صالح لجلب الرّبح، لا شيء غير ذلك.

تثبّت

في نفس الوقت، لم تبق المائدة المستديرة الأوروبية مكتوفة الأيدي. إن الأمر يتعلق بالتحقق من كون "الديداكتيسيالات" فعّالة، لا فقط في ما يخصّ التكوين المهني، و هو ما وقع التأكد منه بعدُ، ولكن أيضا في مجال التعليم الأساسي والثانوي، تلك "الأسواق" الرئيسية على مدى قصير.

و لقد أطلقت بيتروفينا و إ .ب. م بلجيوم- ليكسمبورغ مشروع "مدرسة الغد". و لقد كتب، في كلمة التقديم(25)، فراسنوا كورنالي François Cornélis رئيس إدارة "بيتروفينا" Petrofina ورئيس "مجموعة عمل - تعليم التابعة للمائدة المستديرة الأوروبية، والذي سيصبح، عمّا قريب، رئيس مجلس إدارة الجامعة الكاتوليكية بـ Louvain (26) : "إهداء لكل شاب مفاتيح تحكّم أفضل في محيطه، تقدّم ثابت في مجتمع المعرفة، ذلك هو الرّهان الذي اتخذه صناعيو أوروبا المجتمعون في المائدة المستديرة الأوروبية. بالهدف البسيط ولكنّه الطموح : وضع حجر في ديناميك بناء أوروبي، عبر أغلى ما لديها : مواطنيها. و بالخصوص أكثرهم شبابا".

إن لهم ظهور مريحة، هؤلاء المواطنين ! فهمْ ليسوا غالين إلا بقدر ما يقبلون أن يُقتلع ريشهم. أمّا عن البناء الأوروبي، فنحن نعرف منذ زمن بعيد أن الأمر يتعلق ببناء أوروبا الأثرياء.

تحت عنوان "تعلّم التعلم" توضح النشرة التي تم توزيعها على المجموعات التي يتوجّه إليها المشروع : "في ثنايا التقريرين الذين سخّرتهما المائدة المستديرة الأوروبية لمستقبل التعليم، أرادت بيتروفينا أن تشارك في التحقق على الميدان من فرضية كون الحاسوب يتيح مرونة أكبر في التعليم ويثير في الطفل تصرّفا أكثر استقلالية".

يا لها من لا أخلاقية ! بدون أن ينكروا حتى كونهم "يتحققون" من فعالية الحاسوب على الميدان، هم يغرون مدرّسي جهة من أفقر جهات بلجيكا بتركيزهم مجانا حواسيب بأقسام أطفالهم. وبكل حكمة، وطواعية، سعداء بمشاركتهم في "تجربة رائدة" يساهم هؤلاء المدرّسون، بدون علم منهم، وبشكل مجاني ، في تحطيم مستقبل عملهم بالذات: يجب أن نعلم بالفعل بأن كل منتوج جديد "يقع التحقق منه" (في علم السوق يقولون يقع اختباره) ضمن أسواق ممكنة، بدءا بأكثرها انغلاقا أمام هذه المنتوجات الجديدة. أي "سوق ممكنة" أفضل من هؤلاء الأطفال – الجرذان { المخبرية } المحرومين، المنتمين لجهة محرومة ؟ فإذا هم بدوا قابلين لهذا "المنتوج الجديد"، فستكون كل الأسواق مفتوحة لتجّار التعليم.

وتوضّح، إذن، المائدة المستديرة الأوروبية مواقفها في تقرير جديد (27): إذ تكرّر : " ليس هناك وقت نضيّعه"، "يجب على السكان الأوروبيين الانخراط في مسار تعلّم مدى الحياة". إن الاستعمال الخاصّ لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في السّيرورة التعليمية سيفرض استثمارات مالية وبشرية هامّة. فهي ستدرّ أرباحا في مستوى الرّهانات (نعم، نحن نعلم ذلك.)... إن سوق اللوجيسيالات التعليمية يهدي إمكانات معتبرة للنّمو الاقتصادي (لنموّ ثروة الأثرياء). يجب على كل الأفراد الذين يتعلمون أن يجهّزوا أنفسهم بوسائل بيداغوجية أساسيّة، تماما كما اكتسبوا تلفازا".

تقديرات

إذن، كل شيء في مكانه لفرض شبكة عالمية واسعة للتعليم الخاص التجاري بالرضى أو بالقوة. يبقى أن نضبط "حجم" هذه السوق الممكنة وما يقبل أن يمنحه الأولياء والدولة لخلقه.

في فرنسا، تتوفر لدينا بعض المؤشرات. ففي 1995 أصبحت Educinvest ، التي تدير 250 مدرسة خاصة ويبلغ رقم معاملاتها في السنة 850 مليون ف ف (5.1 مليار ف ب)، ملكا بنسبةب 70% "للعامة للمياه" عبر فرعها، الشركة العقارية (CIP) Phenix (28). وهكذا تتكوّن لنا فكرة عمّا يقبل بعض الأولياء دفعه كي يوفروا تأمينا لأبنائهم ضدّ البطالة.

في بلجيكا. تبيّن دراسة أجراها معهد علم الاجتماع الجامعي الحرّ ببروكسل، نشرت في مارس1997,(29) أن معدّل مصاريف التعليم (بما في ذلك المصاريف المدرسية) التي يتحمّلها سنويا 30% من أولياء التلاميذ الناطقين بالفرنسية الحاصلين على مدخول شهري يساوي أو يفوق16.600 ف ف (100.000 ف ب)، يقدّر ب 33.294 ف ف (200.000 ف ب). ويكلّفهم الأبناء ذوو سن أقلّ من ستّ سنوات 20.937 فف (126.000فب)، والأطفال ما بين ستّ سنوات واثني عشر سنة: 20.850 ف ف (125.000فب)، وذوو الأعمار المتراوحة بين اثني عشرة وثماني عشر سنة :

34.832 ف ف (209.000 ف ب)، ومن تجاوزوا سنّ الثامنة عشر: 72.136 ف ف (432.000فب). إنّ هؤلاء الأولياء مستعدّون أيضا أن يدفعوا غاليا المتعة غير المتأكدة، المتمثّلة في إهداء أبنائهم عملا في المستقبل.

ونشرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نفسها، معطيات حول النّفقات التي تقبل الدولة التخلي عنها (للسوق) : "في كل بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يمتصّ التعليم جزءا هامّا من الموارد الوطنية (30). وفي جلّ بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية(31)، تمثّل نفقات التعليم الجملية بين 5 و 8% من الدخل الوطني الخام، وفي المعدل، تمثل أجور الموظفين، في نفس البلدان، حوالي 82% من مصاريف التعليم الجارية في التعليم الابتدائي والثانوي. و(تقدّر)النّفقات السّنوية على التعليم في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بـ : "1.000 مليار دولار" (5.810 مليار فرنك فرنسي، 35.000 مليار ف ب).

تنفيذ

في 8 ديسمبر1997، نشرت الصّحف اليومية الفرنكفونية البلجيكية الإعلان التالي (32) : في إطار برنامج التكوين المهني ليوناردو دافنشي، تطلق بلجيكا الفرنكفونية، بتعاون مع المفوضية الأوروبية، إعلان اقتراحات رقم أربعة (...) .على المستوى الوطني والأوروبي، تتحدّد الأولويّات كما يلي :إكساب كفايات جديدة، التقريب بين معاهد التعليم أو التكوين وبين المؤسّسات،(....)، تعميم الحصول على معارف (بواسطة وسائل مجتمع المعلومة) في أفق التكوين مدى الحياة. البلدان المعنية : الـ 15بلدا الأعضاء في الوحدة الأوروبية.(...)".

في فيفري 1998، وبعد أن اعتبر الوزير الفرنسي الاشتراكي للتعليم، كلود ألآغر، الإضراب الذي أعلنه مدرّسو وأساتذة التعليم الثانوي في فرنسا بلا سبب ، "صرّح أن هدفه هو "شحذ هذه العقلية المؤسّساتية والتجديدية التي تعْوز "النظام التعليمي الفرنسي (33). ولقد أوضح، معلنا بنفس المناسبة عن إطلاق نيابة انتداب للتكوين بالخارج،: "سنبيع مهاراتنا للخارج، ولقد حدّدنا لأنفسنا هدفا بـ 2 مليار فرنك كرقم معاملات خلال ثلاث سنوات. إني مقتنع أن الأمر يتعلق هنا بالسوق الكبرى للقرن XXI. إليكم مثال واحد : يكسب بلد مثل استراليا 7 مليارات فرنك بفضل تصدير تكوينه. و هو يتحدث أيضا عن "تجديد محتويات" التعليم وعن "الشعب" التي يجب أن تكون أقل خضوعا للتراتيب الوطنية".

في نفس الشهر ببلجيكا، سأل منشط إذاعة جامعية (34) مرسال كروشاي عميد الجامعة الكاتوليكية بـ Louvain إذا كان للمائدة المستديرة الأوروبية تأثير على السّياسة التعليمية. وها هو الجواب : "نعم، أتمنّى ذلك ! إنّ هذه المائدة المستديرة الأوروبية التي كتبت تقريرين على غاية من الأهمية "تعليم أوروبي، نحو مجتمع يتعلم" و"الاستثمار في المعرفة" تبيّن استعمال الوسائل العصرية التي يمكن أن نقوم به كي نتعلم بشكل أفضل. إن هذين التقريرين الهامّين حقا يقومان الآن بدورة في أروقة الجامعات الأوروبية والأجنبية. وهما يرسمان دروبا خلاّبة على غرار أهمية تسلسل دراسي يمتدّ اليوم من المحضنة إلى القبر. وهما يرسمان أيضا ما يجب أن تكون عليه الدّراسة وما ننتظره من التكوين، سواء كان في مدرسة عليا أو في الجامعة. إنّ هذه الرسوم تتماشى كليا مع تلك التي قدّمها مجلس العمداء الأوروبيون أو غيرها من الهياكل. وفي نفس الوقت، أعلنت جامعة Louvain الكاتوليكيّة إحداث كرسي "اقتصاد التعليم" كما قرّرت حكومة والون (wallon) تمكين كل المؤسّسات المدرسيّة من "مركز (cybermedia)" قبل سنة 2000.

خيال

لقد انفجر العمل عن بعد. واختصرت المؤسسات الكبرى عمّالها إلى النّصف أو إلى الثلاثة أرباع. وفي قطاع الخدمات، ألغت البنوك وشركات التأمين خمسة أرباع العمالة. وتقوم المؤسّسات الإقتصادية والتجارية بمناولة إنتاجها ومبادلاتها عبر وكلاء مستقلين أو إلى مؤسّسات صغرى .

كما يقوم بشؤونها الإدارية شغّالون في المنزل غير متعاقدين، يتقاضون أجورا بالقطعة.

وتبعا للتخفيضات الكبيرة لميزانية التعليم، تعمّم التعليم عن بعد .ففقدت الجامعات غالبية أساتذتها وطلبتها. ولقد ركّزت أهمّ نشاطاتها على البحث لصالح الصّناعيين. وأطردت المدارس الثانوية والعليا التي لازالت قائمة، مستخدميها بصفة مكثفة. و بيعت أو خربت بناءات المدارس المغلقة. وحدها المدن الخاصّة التي شيّدها الأثرياء في كل مكان تقريبا، أرست في نطاقاتها المسيّجة مؤسسات تعليمية جديدة متوهّجة، خاصّة، ذات معلوم طبعا، وهو معلوم مرتفع جدا.

لقد وقع الحفاظ فقط على شبكات التعليم الابتدائي، وحتى تحسينها، في بعض الأحيان. أمّا المدارس الثانوية والمهنية والتقنية والعليا المتبقية فهي تقدّم دروسا أساسية تلقى في مقرّات مكتظة. وكلّ من يريد أن يكتسب تكوينا يعطيه أملا في العثور

على شغل، يجب عليه أن يشترك في دروس عن بعد يروّجها بعض الناشرين العالميين الكبار. وهي بالخصوص، دروس في اللغات والمواد التقنية. أمّا الفلسفة، والعلوم الاجتماعية فقد اختفت عمليا.

إن الاضطرابات الاجتماعية التي أحدثها هذا التحطيم الهائل للشغل قد وقع قمعها بقسوة في العالم أجمع. في أوروبا، فرضت المفوّضية الأوروبية والأعراف قوانين جديدة، تمنع الإضرابات والتظاهر في الشوارع. ولقد وقع إيقاف القادة النقابيين. ثم لم يعد من الضروري منع النقابات. فقد أصبحت هياكل عظمية، وانهارت أعداد منخرطيها، لأن العاملين بالبيت، المعزولين لم يكن بمقدورهم أن ينتظموا. ولقد تكوّنت منظمات سرّية، ولكنها كانت مطاردة بلا رحمة؛ ومع ذلك فهي تتكاثر وتتقوى اليوم أكثر، إلا أن وسائل الإعلام ممنوع عليها الحديث عنها.

ولقد انهارت الأجور فشمل ذلك كل الشغّالين ما عدى الكوادر المختصة جدا. كما أدّى اختفاء الدبلومات الوطنية إلى اختفاء مقاييس الأجور. فقد وضع المشتغلون بمنازلهم في المنافسة. فإذا اعتبر مثلا مهندس محتسب أو مهندس فرنسي مرتفع الثمن، تستطيع المؤسسة التي يعمل لحسابها أن تبحث في تركيا أو الهند أو الأرجنتين أو بزيلندا الجديدة عمّن يعوّضه.

لقد نقل إنتاج السّلع المادية بالكامل إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة، و بالأخصّ إلى أوروبا الوسطى وجنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية، مضاعفا بذلك، خلال عشر سنوات، حجم النّقل البحري والجوي والبري؛ ومن التلوّث الجوي... وأرباح مؤسسات الهاتف والنقل المخوصصة بالكامل.

وحين ينتفض سكّان بلد ما ترسل قوّة عالمية للتدخّل السّريع على عين المكان من قبل القوى العظمى للشّمال للقيام بعملية إنسانية و جراحية الإعادة النّظام، نظامهم، أيّ نظام مؤسّساتهم.

إن هذا السّرد الخيالي هو الواقع الذي يعدّه اليوم قادة المؤسسات الكبرى، عمليا وبهمّة، ضمن أسرار مكاتبهم واجتماعاتهم الخاصّة. وهو واقع تعرفه بعض شعوب البلدان الفقيرة. واقعٌ يجب تغييره في الحال.

إستراتيجيا

يقارن قطاع التعليم من حيث عدد مواطن الشغل الذي يوفرها والمبالغ الهامّة التي يعبّئها، بقطاع السّيارات. ذلك ما يبيّن حجمه.

يحقق إنتاج السيارات لـ 29 بلدا عضوا بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية رقم معاملات سنوي يقارب الـ 1.286 مليار دولار (7.500 مليار ف ف، 45.000 مليار ف ب) وهو يشغّل حوالي خمسة ملايين شغّال.

إن نفس البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (35) تسخّر سنويا 1.000مليار دولار (5.800 مليار ف ف، 35.000 مليار ف ب) لتمويل تعليمها (36) الذي يشغّل قرابة الـ 10ملايين مدرّس.

و إذا ألغينا نصف الـ 4 ملايين أستاذا الذين تعدّهم بلدان الإتحاد الأوروبّي، علما بأن أجورهم تمثل ما يزيد عن 80% من نفقات التعليم، فإن آلاف المليارات من الفرنكات الفرنسية أو البلجيكية سيكون جاهزا للحرب التنافسية!

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأولياء مستعدّون، إذا استطاعوا، أن يدفعوا أموالا طائلة كي يجنّبوا أبناءهم البطالة (انظر ص52). وإذا علمنا بأنّه يوجد ثمانون ألف تلميذا وطالبا في الإتحاد الأوروبّي، لن يتردّد، أولياؤهم، بالتأكيد، أمام أية تضحيات كي يجنّبوهم البطالة، يمكننا أن نكّون فكرة حول المبالغ المالية الهائلة التي يمكن تكديسها. وذلك

دون اعتبار عائدات بيع المدارس المهجورة والعقارات التي تحتلها.

{وكذلك} دون اعتبار كون الأعراف (الأثرياء) سيبيعون، من هنا فصاعدا، وبأسعار مرتفعة، دروسا تعدّ، عمليا، إلى حد الآن، مجانية. وكوْنهم سيمكنهم أن يعلّموا ما يريدون في دروسهم، سيدرّسون ما تقتضي حاجتهم أن نتعلمه من أجل مضاعفة أرباحهم/ثرواتهم أكثر وأكثر .سيحشون رؤوسنا بأيديولوجيتهم، بأفكارهم وأكاذيبهم. سيتخلون عمّا لا ينفعهم.

هم سيلغون التاريخ في أجزاء كاملة منه، لأن التاريخ يمكن أن يفسّر أن الأثرياء استغلوا دوما الفقراء، وأن هؤلاء انتهوا دوما إلى التمرّد، وبنجاح في بعض الأحيان. وهم لن يحافظوا من التاريخ سوى على الساعات الكبرى لبناء "ديموقراطيتهم" البرجوازية ولاكتسابهم "حرياتهم"، حريتهم في الإستثمار وحريتهم في استغلال الآخرين.

هم سيقدّمون ألفي سنة من التاريخ بمثابة مسار طويل يفضي "بصورة طبيعية" إلى المؤسسة الحرة، التي تعتبر، في نظرهم، مرحلة قصوى لتطوّر المجتمعات البشرية. وسيلغون العلوم الإجتماعية لأنها يمكن أن تصف بصورة جيّدة أكثر من اللزوم بؤس المستغلين والبذخ الفاحش للأغنياء، إضافة إلى كون تلك العلوم الاجتماعية، ليس لها أية فائدة على مردودية اليد العاملة .سيلغون الفلسفة لأنه يمكنها أن تبيّن أن فلسفتهم المزعومة تقوم على خرافات دجّالين.

وبالعكس، سيرصّعون دروسهم - بضاعتهم بأفكارهم وبالمبادئ التي تخدمهم : المباراة، المرونة، الإمتياز، الإنتاجية، الرّبح، اقتصاد السّوق وتفوّق المؤسسة الخاصّة. وفي حين أن ذلك كاذب تماما، فسيصرّون على أن المباراة تحكم كلّ حياة على الأرض.

وأنّ تلك حقيقة طبيعية، صحيحة بقدر حقيقة كون الذئاب أكلت دوما النعاج، وكون الأسود اصطادت دوما الضّباء، وكون العناكب قبضت على الذباب بخيوطها. سيقولون إن الأمر وراثيّ. وإنّه لا يمكن، إذن، فعل أي شيء. و إنّه يجب أن نصارع من أجل أن نعيش، أن نكون أحسن من الآخر، وأن نسحقه إذا اقتضى الأمر. هم سيؤكدون أن المهزومين، الفقراء، المهملين اختاروا مصيرهم، كانوا كسولين أو أن الأمر مكتوب في جيناتهم.

وسيوضّحون بأنه يجب على المرء "أن يكون مرنا" و أن "يتكيّف". مرن، يعني العمل متى يحتاجون أن تشغّل آلاتهم، ليلا نهارا إذا لزم الأمر، والبطالة متى أرادوا أن يوقفوا آلاتهم.

إنّ التكيّف يعني القبول بمتطلباتهم، العمل لصالحهم أين ومتى يريدون وبالأجور التي يفرضون.

هم يؤكّدون بلا هوادة على "الإمتياز". يجب أن يكون المرء ممتازا أو لا يكون. يجب عليه، كما يقولون، أن يكون بـ"صفر نقائص"، "صفر تخلفات"، "صفر عطب". وسيكون من لا يقدّرون ضرورة الامتياز هذه، أصفارا اجتماعيين. سيقع طردهم من عملهم وتعويضهم بـ"ممتازين"، هؤلاء الذين... سيصمدون قدر ما يستطيعون، المدّة التي يستطيعون. إنّ الإعياء سيكون "نقيصة"، تماما مثل الحمل، الإنشغال، التفكير في الحبيب، الوقوع في الزّحمة، حضور اجتماع نقابي، الحلم، المرض أو قراءة جريدة.

سيقولون : وحدها الإنتاجية تأخذ بعين الاعتبار. فإذا أرادوا مثلا أن يضاعفوا مرتين من إنتاج السّلع ، فلهم الاختيار بين أن يضاعفوا مرتين عدد العمال المنتدبين أو إجبار

من يشتغلون على إنتاج مرتين أكثر. واليوم، هم عمليا يختارون ويفرضون دوما الحل الثاني .

اليوم، هم يريدون مضاعفة الإنتاجية مرتين، ثلاث مرّات. غدا، في صورة ما إذا كنتم قد تعلمتم جيدا من دروسهم أنّ زيادة الإنتاج ستنقذ مؤسستهم، وعملكم بالمناسبة نفسها، ستقبلون أنْ تعملوا أربع، خمس، ست مرات أكثر أو أسرع.

"ستدفعون ثمنا باهظا جدّا لدروسهم المسخّرة للرّبح". فالرّبح هو الفائدة التي يجنونها من عملكم. سيبيّنون أن الربح يستعمل في تطوير المؤسسة، توسيعها، تعصيرها، في انتداب عمال آخرين، في هزم المنافسة. سيوضّحون كون "الرّبح" في صالحكم أنتم. سيخبّئون بكل عناية كون الأرباح التي يجنونها من عملكم ليست لها سوى وجهة واحدة: تنمية فوائدهم دوما أكثر، على حساب الحاجات الإجتماعية للبشرية.

كذلك ستكون هناك دروس، مدفوعة المعلوم طبعا، حول تفوّق المؤسسة الخاصة. وسيدافعون فيها على أن "قباطنة صناعيين شجعان و ذوي جرأة هم من تصدّوا للمجازفة الهائلة المتمثلة في استثمار ثروتهم الشخصيّة من أجل نمو العالم المعاصر والرّخاء العام. وبدايةَ، لن يقولوا من أين أتت ثروتهم الشخصية. من الدّولة؟ من جدّ بعيد أرستقراطي؟ من نهب المستعمرات؟ من بيع وسائل الحرب؟ من استغلال فاحش لليد العاملة في القرن XIX؟ ثم سيصمتون عنْ كون الاختراعات الأساسية التي سمحت بالتطور الإنساني اكتشفتها مجموعات بشرية بقيت مغمورة. كما بقي ويبقى مغمورين كل من العمال والتقنيين، وأغلب الباحثين الذين يطوّرون لهم آلاتهم، ويخترعون الجديد منها ويطرحون منتوجات جديدة. وفي النهاية، سيخبّئون بعناية

بأنه كلما كانت مؤسساتهم في خطر، ينصرفون إلى البكاء في حضن الدّولة، وينقذون أنفسهم باسم { إنقاذ } الشغل، متحصلين على هدايا هائلة في شكل منح أو طلبيات عمومية.

وبطبيعة الحال سيبيعون دروسا في الاقتصاد، في "اقتصاد السوق". دروس سيبيّن فيها حائزون على جائزة نوبل مرموقون بأنّ كل شيء يجب أنْ يباع ويشترى وأنّ "قوانين العرض و الطلب" قوانين طبيعية، إن لم تكن ربّانية؛ وأنّ هذه القوانين قادرة وحدها على ضمان تطور متكامل للإنسانية. وأنّ البطالة، الأزمات الاقتصادية، الفقر والحروب هي "ظواهر" أو "كوارث" طبيعية لا نقدر على فعل شيء تجاهها، مثلما هو الحال مع الطوفان،أو الأعاصير أو الزلازل...

وهم سيتجنّبون كثيرا شرح كون الأزمات الاقتصادية هي بالضبط وليدة هذا الإقتصاد، أين يجب على الكلّ أن يباع ويشترى. وهم سيتجنّبون كثيرا الاعتراف بأن هذه الأزمات ليس لها أي شيء طبيعي. لمْ تكن الإنسانية أبدا قادرة على إنتاج ما تنتجه اليوم من خيرات. ومع ذلك، إنّها الأزمة، لأن تلك الخيرات لا تباع. وهي لا تباع لأن عددا متزيدا من النّساء والرّجال ليس لهم المال الكافي لشراء ما هو ضروري.

هم أيضا سيَحْذرون كثيرا من أن يبيّنوا كون تعليمهم الخاصّ والمدفوع المعلوم سيزيد من غلاء الفواتير في المجتمع والإنتقاء الإجتماعي بين من سيحصلون على عمل جيّد الأجر وبين من سيحصلون على أعمال عابرة وذات أجور متدنّية، ومن لن يكون لهم عمل بالمرّة. كونه سيكون تعليما أكثر انتقاء ومراتبية، مجعول كي يعدّ الشباب لـ"سوق شغل" أكثر انتقاء ومراتبية. وفي عهد "الثلاثين سنة المجيدة(1945_1975)"، حين كان

الأعراف يطالبون بالرّفع العام لمستوى التكوين، وبعد فترة انتقالية لعشر سنوات، يحل اليوم عهد توسيع الكفايات، وبالتالي مستوى الجودة المكتسب : يجب توفير مهندسين وتقنيين دوما أكثر "طلائعية"، ولكن أيضا يجب توفير جمهرة متزايدة من "الأعمال الصغرى" التي لا تتطلب سوى تكوينا أساسيا. هم يريدون أن يبيعوا التعليم الطليعي اوأن يتركوا للدولة مهمّة أن ترفع بالكاد الأمّية في مدارس - محاشر، عن مجموع الكنّاسين وحرّاس المآوي، ومنظفي المكاتب المستقبليين .

وفي النهاية، سيبيعون حتى دروسا في الديموقراطية (انظر جزء8) ولكن "ديموقراطيتهم" فحسب. تلك التي يحكم فيها الأثرياء متوارين وراء سياسيين انتخبوهم. تلك التي يسيطر فيها الأثرياء دون شريك، مشيّدين "قصورا جميلة" للأمة، ووزارات سرّية يعمل فيها رجال ونساء في كنف الانضباط لهم أو التبعية تجاههم. تلك التي ترفع السّلاح بلا رحمه في وجه الشعب حين يثور، وذلك باسم "النظام"، نظام الأثرياء. تلك التي تحضّر انقلابات ترسي دكتاتوريات، وتموّل الفاشيين والنازيين وإخوانهم السّلفيين عندما تكون مفيدة لها. تلك التي تخوض حروبا من أجل "الدفاع عن الديموقراطية". هذه الديموقراطية بالذات، هي سلطة الأثرياء المطلقة.

إذنّ، هذا ما يحضّرونه اليوم بنشاط : الإستيلاء على الأموال التي تخصّصها الدّول والأولياء والطلبة للتعليم، وبيع دعايتهم وأكاذيبهم، في ذات الوقت، مع المواد التي تنفعهم فقط : اللغات وبعض التقنيات الصّناعية والفكرية.

تعلّم

"إنّ العمّال الأكثر تعلما والذين يكسبون أكثر هم، في نفس الوقت، الأكثر اختلالا في مزاجهم والأخطر على السّلم العام".

لوي أدولف تيار (37)

يقول لنا الأعراف : يجب علينا أن "نتعلم كيف نتعلم" من "المهد إلى اللحد". أي هدف عجيب ! من يستطيع أن ينكر بأنه من الضروري أن نتعلم كيف نتعلم؟ مَنْ يمكنه أن يرفض أن يتعلم طوال حياته؟ واليوم، نحن أصلا، بمئات الملايين، نتعلم أكثر ما يمكن. نحن نشتري مجلات مختصة في التاريخ، في الجغرافيا، في الفلك، في الفلسفة، في علم الآثار، في السياسة أو في العلوم العامة. لنتعلم. نحن نقرأ كتبا. نحن نتابع برامج تلفزية، نستمع إلى الإذاعة، نقرأ جرائد يومية. كي نتعلم. وليفتح مرصد أو حقل أبحاث أركيولوجية أو مصنع، أبوابه للعموم فسيجدنا نصطف بالآلاف، عمال، موظفين، طلبة، شباب وشيوخ، نساء ورجال. كي نتعلم، نتعلم، ونتعلم أكثر. نحن بمئات الملايين نتعلم ما لم يعلمونا دوما في المدرسة. هذا إذا كان لنا حظ الانتساب إليها.

منذ المهد، يتعلم الطفل. هو يتعلم كيف يتعرّف على أصوات، مداعبات، نبرات. هو يتعلم أن يصدر هو نفسه أصواتا، أن يمارس صوته، أن يتكلم محاولا ألف وألف مرة.

هو يتعلم أن يمشي، أن يمسّ، أن يتعرّف. إنّ الطفل يريد أن يتعلم. لأنّه يحبّ أن يتعلم. وإذا لم ننفره، سيسعى إلى التعلم أكثر وأكثر. فمن هو الولي الذي لم يخض تجربة "لماذا؟ و"كيف" و"لم يستعمل"؟ التي لا تنتهي. إن الطفل يتعلم، بكل الطرق الممكنة، وأثناء تعلمه، يتعلم أيضا كيف يتعلم .ثم يواصل وهو مراهق، فكهل. إنه يواصل حتى سرير الموت. إذن، من المهد إلى اللحد.

إذن، ماذا يريد منا الأعراف، الأغنياء، عندما يطلبون منّا ما نفعله بعدُ ؟ إنهم يريدون أن نتعلم ما هو صالح لهم. ألاّ نتعلم سوى ما هو صالح لهم. إنّ المنافسة بينهم وحشية، والتكنولوجيات تتطور بسرعة. يجب عليهم أن يطرحوا منتوجات جديدة في السوق، يجب إذن أن نتعلم استعمال التكنولوجيات الجديدة. من أجلهم. أن نتعلم صنع المنتوجات الجديدة. من أجلهم. وبسرعة، بسرعة، فالمنافسة لا تنتظر ! كامل الوقت، كامل الوقت، فالتكنولوجيا الجديدة لا تنتظر !

وبما أن التعليم هو بالضبط، أحد هذه "المنتوجات" التي يريدون طرحها في "السّوق"، يجب علينا أن نتعلم كيف نتعلم بمفردنا. كلّ في مسكنه. بدون انقطاع. بدون هدنة. معزول كليا عن الآخرين. التعلّم، التعلّم. التكنولوجيات الجديدة. طريقة الصّنع. بهدف الصّنع لحسابهم. اللغات كي يستطيعوا أن يرسلوا بنا للعمل أينما أرادوا. كي نبيع منتوجاتهم في الخارج.

و بما أنهم لا بد أن يبيعوا أكثر ما يمكن من منتوجهم الجديد، أي "التعليم"، يجب علينا أن نقتنع، بأنه من واجبنا أن نتعلّم ونتعلّم، أن نشتري ونشتري أكثر ما يمكن من دروسهم مدفوعة المعلوم.

يجب أن نكون مرعوبين، شاعرين بالذنب لفكرة كوننا لم نتعلم ما كان يجب أن نتعلمه، ما يبيعونه. يجب أن نتعلم لوحدنا. معزولين. وأنْ ندفع. ولا شيء سوى ما يريدون أن نتعلمه.

بالنسبة لهم، انتهى التعليم المجاني. يجب أن ينتهي. انتهت المدرسة المجانية. المدرسة؟ انتهت المدرسة ! ماذا؟ تريدون أن نحافظ، بنفقات باهضة، على أماكن اللقاء هذه، هذه الأماكن أين يمكن للشباب أن يتحدّثوا، أن يتبادلوا التجارب، أن يتحاوروا مع كهول ويستفيدوا من معارفهم ومن تجاربهم؟ هذه الأماكن أين تتقدّم الأفكار، تتبادل، تزهر بين الشباب؟ هذه الأماكن أين يستطيع المرء أن يرى، بعينيه، أن يسمع بأذنيه مدرّسين متحمّسين لأفكار غير الرّبح والمبادرة واستهلاك المواد ؟ وأين يسري الحماس ويشرع في النّمو في الرؤوس الشابة إلى حدّ يصبح معه معديا ؟ أحذروا! يجب غلق هذه الأماكن الخطرة. بسرعة. أو الحدّ من عددها. بأسرع ما يمكن.

وبالطّبع، طالما لم يكن هناك وسيلة لعمل آخر، حين لم تكن تكنولوجيات الاتصال على ما هي عليه اليوم، لم يكونوا يستغنون عن المدرسة لتكوين عمّال جيّدين وخلق مواطنين صالحين. كان يجب أن يُجمّعوا حتى يقع تعليمهم. على كل حال، لم نكن لنؤجّر، مرب خاص لكل تلميذ. إذنْ، كان لا بدّ من مدارس. لقد كانت في بعض الأحيان مقرفة. أحيانا يدرّس بعض الأساتذة مواد غير ملائمة. مثل تاريخ الثورات والتمرّدات. مثل الفلسفة المادّية. أحيانا، كان تلاميذ المعاهد أوالجامعيّون يتبادلون، ويستعملون معارفهم بشكل غريب في حماية جدران مدارسهم. ثم، يخرجون منها وينزلون إلى

الشارع. إن ذلك يحدث انفلاتا. غير أن كلّ شيء كان يعود بسرعة إلى النّظام. كان يبعث لهم بالبوليس، و{يستنجد} بالجيش عند الحاجة. وهكذا كان ينتهي الغليان. أو يقع سحقه. كان يجب استعمال المدرسة. أما اليوم فيمكن تجاوزها. يمكن الإلغاء الجذري لخطر توسّع مدّ كبير من الذكاء والتمرّد.

بالطبع، يمكن أن نحتاج أيضا المدارس الابتدائية : يجب تحسينها، أي إعطاؤها مالا أكثر. كي تسقي الأسس الضّرورية للرؤوس الصغيرة العزيزة، كي نعلمهم اللغات، وخاصة، وقبل كل شيء، كي نعلمهم كيف يتعلمون. بأسرع ما يمكن، وبأكثر فعالية ممكنة. سنكون أيضا في حاجة إلى المدارس الثانوية، ولكن بتوقيت مخفف. لضمان المتابعة. وإلى مدارس تقنية. لمن يتعلمون التعلم لوحدهم، و لأنه توجد معارف و تطبيقات يدوية لا يمكن اكتسابها وممارستها إلاّ في هذه المدارس.

لقد توصّلوا بعدُ إلى عزل الناس في سياراتهم. إلى حبسهم في مساكنهم، أمام أجهزة التلفاز الخاصّة بهم. لقد فكّكوا المصانع الكبيرة. إن إحدى آخر المعاقل التي لايزال الناس يستطيعون الالتقاء فيها وتبادل الحديث والتوحّد هي المدرسة. سيغلقون المدرسة !

لا يجب أن تختفي المدرسة. يجب أن يتوسع التعليم المجاني والشامل. يجب أن تصبح المدرسة اليوم أكثر من أي وقت مضى، مكانا، خزّانا أين سنلتقي، سنتعلم التفكير برؤوسنا الخاصّة وبصورة جماعية. مكانا جماعيا أين سيمكننا الاستعداد لتحويل العالم. لا لقبوله كما هو. وبالتأكيد، ستستعمل المدرسة التكنولوجيات الجديدة. إن **التكنولوجيات العصرية التي اخترعها الإنسان تستطيع أن تستعمل لتحسين مصير**

الإنسانية وليس فقط لزيادة أرباح البعض. إن المعلوماتية والحواسيب يمكنها أن تساهم في تحسين مناهج التعليم والتعلم. إن المدرسة ستدمج الحاسوب مثلما عوضّت اللوح والطباشير بالكرّاس، مثلما قبلت قلم الحبر الجاف عوضا عن حامل الشوكة، والآلة الحاسبة عوضا عن المعداد. وسيواصل النساء والرجال الذين يدرّسون ممارسة أجمل مهن العالم. نشر المعرفة وشحذ الوعي.

إنّ مدرسة اليوم ليست كاملة، إنها أبعد ما يكون عن ذلك. ستقرؤونه في القسم اللاحق. غير أن المدرسة الديموقراطية ممكنة. ستكتشفونه في القسم التاسع.

طبقات

لماذا تصلح المدرسة؟. إذا صدّقنا الوزارات والأعراف، يمكن عموما أن يكون للتعليم الإجباري أربع وظائف. أولا، كما يقولون، تهدي المدرسة حظوظا متساوية لكل الشباب وتسمح بتصحيح اللامساواة الاجتماعية الناجمة عن صدف الولادة. فبفضل المدرسة، يمكن أن يندمج ابن أو بنت الفقير، وأن يصبحا مساويين لابن أو بنت الأغنياء.

ثانيا، يسمح التعليم لكل شخص بأن يطوّر كل إمكاناته للحدّ الأقصى. وبفضل المدرسة، يفتق البعض مواهبهم الفنية أو الأدبية، ويكشف البعض الآخر في نفسه الهواية للطبّ أو التكنولوجيا، وآخرون أيضا يشهدون تفتق براعتهم اليدوية أو حسّهم العملي.

ثالثا، يجب على المدرسة أن تسعى إلى تمكين كل الشباب من الحصول على عمل. بدون ملاءمة جيّدة بين التعليم وحاجات المؤسسات، سيبقى شبّان بدون عمل وستبقى مواطن شغل فارغة .

رابعا، يطمئنوننا بأن التعليم يسمح بتكوين مواطنين أحرار ومسؤولين، مواطنين يحترمون المؤسسات الديموقراطية والقيم التي تتأسّس عليها بلادهم.

هذا ما تؤكّده الحكومة والأعراف، إلاّ أن الحقيقة غير ذلك. لنر ذلك نقطة، نقطة: "حظوظ متساوية للجميع"، كما يقولون. فهل سيستطيع ابن أو بنت العمال أو العاطلين

عن العمل متابعة دراسات جامعية بنفس السهولة التي يتابعها بها ابن الطبيب أو المهندس؟. وهل تخشى بنت / ابن موثق العقود الفشل والإنقطاع عن الدّراسة بالقدر الذي يخشاهما ابنة /ابن الفلاحين الصّغار أو العمال المهاجرين؟ إن الجواب هو لا. ففي فرنسا، مثلا، درس المعهد الوطني للإحصاء مستوى التكوين الحاصل عليه شبّان من أصول اجتماعية مختلفة (38). ومن بين أبناء الكوادر، الأطباء، موثّقي العقود أو الأساتذة 70 إلى 80% حاصلون على دبلومات في التعليم العالي و 20 إلى 30% الباقية شارفوا تقريبا مستوى الباكالوريا. أمّا في الطرف الآخر من السّلّم الاجتماعي فالأمر مختلف تماما. فمن بين أبناء وبنات العمال والسائقين أو موظفي القطاع العمومي لا نعدّ سوى 15 إلى 25% حاصلين على دبلومات تعليم عال، و ما يقارب الـ 50% منهم لم يصل حتى إلى مستوى الباكالوريا.

إنّ الوضع على هذا النحو في كل البلدان الرأسمالية المصنّعة. فالمدرسة لا تساوي بين الحظوظ. وبالعكس، فهي تقسّم الأطفال حسب أصولهم الإجتماعية. وفي أغلب البلدان، يقع حتى تسجيل هذا التقسيم رسميا في بنى النّظام التعليمي. ليست هنالك مدرسة واحدة، نفس المدرسة للجميع. هناك مدرستان أو ثلاثة، متمايزة ومتراتبة بوضوح. في ألمانيا، مثلا، يدخل الطفل، بعدُ، في السنة الخامسة ابتدائي دورة توجيهية. وهكذا، ومنذ السّنّ العاشرة، تتأهل أقلية من الشباب الألماني، منحدرة عادة من أوساط محظوظة "للجيمنازيوم" (المعهد). وبالنسبة لهم، فهي الطريق المسطرة تماما نحو الجامعة. أما بقية الشبّان، أولئك المنحدرين خاصّة من عائلات شعبية، فسيوجّهون، في أحسن الأحوال إلى المعهد التقني، وفي أسوئها إلى التكوين المهني

الذي سيجعلهم يعملون في المصنع منذ سنّ الخامسة عشر. في بلدان أخرى مثل فرنسا وإيطاليا وبلجيكا، يوجد أيضا هذا الإنتقاء الإجتماعي، ولكنه يقع أكثر تأخّرا بقليل.

لماذا، إذنّ، يقال لنا بدون انقطاع بأن المدرسة تهدي "حظوظا متساوية"؟ ببساطة: لأن الأمر على غاية من العمليّة حتى يذهب في اعتقادنا أن "النّجاح في الحياة" هي مسألة جدارة شخصية. وأنّه إذا أتاحت المدرسة لكلّ شخص نفس الحظ في النجاح، يكفي أن ينتهزه. إلى من سيصبحون غدا عمال المصانع المرنين جدّا والمستغلين جدّا، إلى من سيكنسون شوارع الأحياء الغنيّة مقابل أجر بائس، إلى من سيبنون منازل لن يستطيعوا أبدا شراءها، إلى من سيبيعون الهمبرغر بين كل فترتي بطالة، من سيجوّلون كلابا أو سيحفظون النقالات في المغازات الكبرى. إلى كل هؤلاء نستطيع أن نقول : "لقد نلتم فرصتكم ولم تغنموا منها؛ فلا يجب أن تلوموا سوى أنفسكم، فالخطأ خطأكم لوحدكم".

ولنفس السبب _ تبرير اللامساواة _ يزعم أن المدرسة تتيح لكل فرد أن "يطوّر كلّ إمكاناته". وهنا، لم يعد الأمر يتعلق بمسألة جدارة شخصية، بل مسألة مواهب، قدرات فطرية. فكما أن هناك السّمين والنّحيف، هناك أيضا النّاس الأذكياء والأغبياء، من هم موهوبون للعمل الذهني ومن هم مهرة بأيديهم، التجريديون والعمليون، من خُلقوا للتسيير ومن سيكونون منفّذين جيّدين.

في الحقيقة، إن "الإمكانات" و "القدرات" و "المواهب" هي أشياء غير موجودة. أو هي قليلة جدا. إذ يصير كلّ فرد، قبل كل شيء، ما يصنع منه المجتمع

وصـدف اللقـاءات و التجـارب المعيشة. فإذا كان الأطفـال من أصول شعبيّة أقلّ نجاحا، في المدرسة، من الآخـرين، فلـيس ذلـك لأنهم أقـلّ ذكـاء، بل لأن مجتمعاتنا الرأسـمالية لا تريد، بكـل بساطة، أن توظف في التعليم الوسـائل الضرورية لذلك. بكلام آخر، لا يـريد الأثرياء أن تنفق دولتـهم المـال كي تعطي للفقراء الوسائـل الذهنية لفهم لماذا هم فقـراء، ومحاولة الخروج من فقـرهم. هناك قليل جدّا من الأسـاتذة، ذوي أجور متـدنية وتكوين غـير كاف، الأقسام قذرة ومكتظة، الوسائل التعليمية والكتب عادة ما تكون متجاوزة. والمدرسـة مجبورة، إذن، أن تلقي بجزء كبير من مهمّتها على كاهل الأولياء، غير أن الأمر كالتالي : ليس كل الأولياء متساوين. البعض منهم حـصلوا على تكويـن عال، والآخرون لـم يتمكّنوا من ذلك. البعض يملكون مكتبة في المنـزل، والآخرون لا يملكون، البعض لهم الوقت والآخرون لا وقت لهم، البعض يستطيـعون أن يدفعوا معلوم الدّروس الخصوصية وعديد الأنشطة الثقافية لأبـنائهم، والآخرون لا يستطيعون. كذلك، فإن رغبة الأطفال في الدراسة ليست نفسها. فالبعـض منهم يعرف كونـه يستطيع أن يدرس في الجامعة، كي يصير مهندسا معماريًا أو موثق عقود مثل آبائهم أو أمّـهاتهم. الآخرون يتساءلون لماذا يدرسـون الرياضيات والنحو بما أنهـم، غدا، سيصبحـون عمالا أو بطـالين... مثل آباءهـم أو أمهاتهم.

فهل تسمح المدرسة لجميع الشبان أن يجدوا عملا؟. يكفي أن نفتح أعيننا حتىّ نرى أن ذلك غير صحيح. و بالطبع، حين يتنافس 100 شابّ في سوق الشغل، سيكون من يحوزون على أحسن الدّبلومات أكثر حظا للفوز بالـ 80 شغلا المعروضة، على حساب

الـ 20 بائسا الذين لا تكوين لهم. ولكن، حتىّ ولو حاز الـ 100 شاب على نفس الاختصاص، فإنه سيكون هناك 20 بطالا.

حين تؤكد المائدة المستديرة للصناعيين الأوروبيين على كون "أسباب المعدلات المرتفعة للبطالة في أوروبا يجب البحث عنها في عدم ملاءمة، و تقليدية نظم تكوينها(39)"، فذلك كذب مقصود.

وإذ يطالب الأعراف بلا هوادة بتكييف التعليم لحاجاتهم، فليس ذلك لانشغالهم بالتشغيل، بل لانشغالهم بأموالهم. وحين لا تجد المؤسسات، بالضبط، اليد العاملة المختصة التي تبحث عنها، يجبرها ذلك على تحمّل نفقات التكوين التكميلي. وهذا ما يؤجّل أيضا الزّمن الذي سيصبح فيه الشغالون الجدد منتجين، وهذا ما يكبح، إذن، قدرة المؤسّسة على التكيّف لتطورات السّوق. وبالعكس، حين يجد الأعراف هذه اليد العاملة بأعداد كبيرة سيتمكّنون من لعب دور الفم الرقيقة : تفضيل رجل عن امرأة، لأنه يُخشى أن تصير حاملا، رفض من ليس له سيارة لأنه سيغيب إذا أضربت القطارات، فرض عشرة سنوات خبرة وإجادة ثلاث لغات لعمل بسيط جدا، فمن يدري. وهذا ما يسمح، بالخصوص، بالضّغط على أجور وظروف العمل ("ألستم راضين؟ هناك ثلاث مائة آخرين ينتظرون أن يحلوا مكانكم"!) أو على القوانين الاجتماعية ("لتوفير مواطن الشغل، سيدي الوزير، خفّفوا من أعبائنا الاجتماعية").

نقطة أخيرة : تؤهل المدرسة الشباب ليصيروا مواطنين مسؤولين، يحترمون القيم والمؤسّسات الديّموقراطية لمجتمعاتنا. بالتأكيد، في هذا الزمن المتسم بالتحوّلات

الكبرى الإقتصادية والاجتماعية، يعيد كل الأعراف الأوروبيين اكتشاف قيمة تربيه أخلاقية ومدنية" جيّدة للشبيبة. في ألمانيا، في الصفوف المشهورة للتعليم المتداول، أين يقضي التلميذ أسبوعيا عشرين ساعة في المصنع ويتلقىّ ثمان ساعات من التكوين المهني النّظري، هم يجدون الوقت ليخصّصوا، بين التربية البدنية واللغة الأم، ساعة للدين وساعة للتربية السياسة!

إن الكذب هنا، هــو في محتوى هــذه الدروس بالذات. لأنّ الأمر يتعلق، لا أكثر و لا أقل، بجعلنا نقبل مجتمعا لا ديموقراطيا بالكـامل على أنــه "ديمـوقراطي"، إنّ مجتمعا ديمقراطيا هــو الــذي يكــون فــيه لكل المواطنين نفــس الســّلطة. والحال أنه من يستــطيع أن يــدافع بجدّ عن كون المشــغل والشــغال، مدير البنك والبطال الغارق في الديون، المستــثمر والعــامل... لهم نفــــس السلطة ؟ من يستــطيع أن يدافع عن كون الــموظف - الذي يمــكن أن يطرد في كل لحظة - البــطال - الذي ليست له أية وســيلة لخلق الشغل - أو العــامل -الذي لم يطــلب منــه أحد إن كان يحب العمل بالليـــل -يتمتعــون بأدنى سلطة ؟ إن الحيل الانتــخابية المنظــمة بدورية متواترة يمكنها بصعوبة الإدّعــاء بكونها تقوم بوزن مضادّ لاعتباطية مشغّل ما، لإملاءات أصــحاب المال وللقــوة المتعــاظمة للشركات المتعــددة الجنسية. في عالم تتحول فيه الــسّلال والكوكا والسيّــارة إلى رموز للحرية، ننسى، إلى حد ما بســرعة، أنه على الـ 500ف ف (3.000ف ب) المدفــوعة كثمــن لزوج من حــذاء نايك الذي نلبســه في أرجــلنا، يذهب أقــلّ من فــرنك واحد (6ف ب) إلى جيب **العــامل الأندونيـسي الذي قصّــه وخاطه وقولبه، وأن هذا العامــل الذي يعيــش**

تحـت نير ديكتـاتورية عسكرية يسندها "الغـرب الديموقراطي"، يعمـل 12 ساعة في اليـوم و لا يكسـب سوى 40 دولار في الشـهر. في حـين أن أعضـاء مجلس إدارة نايـك الثلاثة عشـر، المتمتـعين بالكامل بالحرّية التي تمنحها لهم "الديموقراطية الأولـى في العالم"، الولايـات المتحدة الأمريكـية، يتقـاضون 5.2 مليون دولار (31مليون ف ف، 185 مليون ف ب) كأجـور سنويا (40).

إن الوظيفة الحقيقية للمدرسة هي السماح لمجتمعنا الذي يهيمن عليه المال بالتماسك والإزدهار. ولكي يؤدّي وظيفته، يحتاج هذا المجتمع إلى مقرّرين أثرياء وإلى شغالين قابلين للإستغلال : ويجب، إذن، على المدرسة أن تنتقي وأن تكوّن، تكوينا ملائما، هؤلاء وأولئك. ومن واجبها أن تقدّم للأوائل معارف شاسعة من شأنها أن تكون، في نفس الوقت، أدوات سلطتهم والعلامة الخارجية لتفوّقهم. يجب عليها أن تمكّنهم من الكفايات الضرورية كي ينظّموا، يديروا، يستشرفوا، ويحكموا. يجب أن تسلحهم بهذه "الصرامة السّلوكية" التي تسمح باستبعاد كل اعتبارات إنسانية أو اجتماعية خلف المتطلب الأوّلي : الرّبح.

للآخرين، على المدرسة أن تقدم المعارف والكفايات الضّرورية لتجعل منهم شغالين منتجين، مواطنين سلبيين ومستهلكين ملهوفين للتكنولوجيات العصرية والتلفاز المبلّد. لا أكثر ولا أقلّ. بالنسبة لهم، سيكون تكوينا أساسيا، مرنا، متمركزا حول التحكّم في اللغة المحلية والحساب، متبوعا، احتمالا، باختصاص تقني أو مهني. وسيُحقنون أيضا بقليل من العقلية المؤسساتية والمدنية : احترام الدّولة والعرف.

ليست هنالك، إذنْ، مدرسة واحدة، بل مدرستين. هناك مدرسة الأغنياء ومدرسة

الشعب. غير أن الاثنين في خدمة الأثرياء! جوهريا، لم تقدّم بنا الرّأسمالية خطوه منذ أن كتب Destutt de Tracy في مستهل الق XIX: في كل مجتمع متحضر، هناك بالضرورة، طبقتين من الناس، الواحدة توفر غذاءها من عمل سواعدها، والأخرى تعيش من عائدات أملاكها أو من منتوج بعض الوظائف التي يساهم فيها عمل العقل أكثر من عمل الجسم... إنّ رجال الطبقة العمّالية يحتاجون إلى عمل أبنائهم، والأطفال أنفسهم يحتاجون بأن يتعوّدوا، منذ وقت مبكّر، على العمل الشّاق الذي خُلقوا له. هم لا يستطيعون أن يراوحوا طويلا في المدرسة. يجب أن يعطى لهم خلال سنوات قليلة تعليم مقتضب ولكنّه كامل من حيث نوعيته، وأن يتمكّنوا خلال مدّة قصيرة من دخول المشاغل أو أن يسخّروا أنفسهم للأعمال المنزلية أو الريفية... وعلى العكس، يستطيع رجال الطبقة العالمة أن يخصّصوا وقتا أكثر للدّراسة : يجب عليهم بالضّرورة أن يعطوا أكثر، لأن عليهم أن يتعلموا أمورا أكثر، كي يقوموا بمهمّتهم. هي ذي أمور لا ترتهن بأيّة إرادة إنسانية. إنها تنحدر بالضّرورة من طبيعة النّاس والمجتمعات نفسها... ولنستنتج إذن بأنّه يجب أن يكون لنا نظامان كاملان للتعليم، لا شيء مشترك بينهما" (41).

فلتسقط المدرسة إذن؟ لا. فمن حسن الحظ لا يسير النظام التعليمي بالضّبط على الصّورة التي كنّا بصدد رسمها. إنّ التكنولوجيات المعقدة أكثر فأكثر تتطلب يدا عاملة متكوّنة أحسن فأحسن. وهكذا فالتكوين الأوّلي (المدرسة الابتدائية والسنوات الأولى، المشتركة، من المدرسة الثانوية) قد تطوّر بشكل ثابت

خلال القرن الماضي. وكذلك، وبالرغم من الانتقاء الشديد، يتوصّل اليوم كثير من أبناء الشعب إلى مواصلة دراسات ذات مستوى عال. ففي السنوات {ما بين 1945_1975 }، سمح الأعراف بهذه الحركة المتمثلة في "جمهرة" التعليم الثانوي والعالي ؛ إذ كان هذا الأمر يساعدهم إلى حدّ كبير في سياق نموّ اقتصادي قويّ . إلاّ أنهم اليوم يعيشون الأزمة، زيادة على كونهم يعتبرون أنّ الأمر تمادى أبعد من اللزوم. وهذا ما جعلنا في كلّ أوروبا وفي كل البلدان المصنّعة وأيضا في البلدان الفقيرة، نعيش خوصصة التعليم، تقليص النفقات العمومية المخصّصة للتعليم، دعم التقسيم التراتبي بين فصول التعليم وانتقاء أكثر صرامة في التوجيه إلى الدّراسات الأكثر "نبلا". هذا هو التطوّر الذي يجب منعه بأي ثمن.

مدرسة

إن التعليم يجب أن يضمن مستقبلا للشبيبة، هكذا يقولون. مستقبل؟ ولكن أي مستقبل يخبّئه لهم هذا العالم الذي تهيمن عليه سلطة المال؟

إن البلدان المصنّعة تشهد باستمرار معدّلات قياسية للبطالة التي لا يبدو شيء قادر على التخفيف منها. أمّا من لا زالوا يحوزون على شغل، فهم على حال أحسن بقليل .في كلّ مكان، نرى انتشار العمل ذي الأجور المتدنّية ومستوى اختصاص ضعيف. عدم استقرار مالي، غياب الشّغل المضمون، ساعات عمل تتضاعف، أنساق لا إنسانيّة... ذلك هو المصير المشترك للشّغّالين.

في البلدان المسمّاة غنيّة، يزحف البؤس دون انقطاع. في الولايات المتحدة مرّت النّسبة المئويّة للأطفال الّذين يعيشون تحت طائلة الفقر من 19% سنة 1974 إلى 25% سنة 1994. في المملكة المتحدة، كانت نسبتهم 9% سنة 1979 فأصبحت 18% سنة 1991. ما يقارب الثلث من الفرنسيين والبلجيكيين والهولنديين يحصلون على أقل من 10 دولارات (60ف ف _ 360ف ب) في اليوم، كي يعيشوا (42).

على المستوى العالمي، تأخذ الهوة الفاصلة بين الأثرياء والفقراء أبعادا مثيرة للتّمرد. إذ تتجاوز الثروة الشخصية لعرف ميكروسوفت، بيل غايت، المحصول الجملي لـ 60 مليون ساكن لبلدان نيجيريا، أنغولا، الموزمبيق، أفغانستان وغينيا. ويملك الـ 25 رجل

الأثرى (والأقوى) بالولايات المتّحدة أكثر ممّا يحصل كل سنة نصف مليار من الرّجال والنساء والأطفال الذين يسكنون الـ 30 بلدا الأكثر فقرا (43).

إن التطور الفوضوي التي تفرضه الرأسمالية يقود الإنسانية إلى كوارث غذائية ومناخية وإيكولوجية. واليوم، 1.4 مليار بشر لا يتوفر لديهم بعدُ الماء الصالح للشراب(44)، وينضب المخزون بسرعة لا تصدّق. ففي 1950 كانت الولايات المتحدة تحوز على 37.200 متر مكعب من الماء الصالح للشراب بالنسبة لكل ساكن. وفي سنة 2000، انخفضت تلك المخزونات إلى 17.500 متر مكعّب للسّاكن. وفي أمريكا اللاتينية، مرّ من 105.000 متر مكعّب إلى 28.300 متر مكعّب. وفي إفريقيا، من 20.600 متر مكعّب إلى 5.100 متر مكعّب. وفي أوروبا، من 5.900 متر مكعّب إلى 4.300 متر مكعّب .لقد خاضت بعدُ القوى العظمى الصّناعية حروبا من أجل النفط؛ وهي تواصل تعذيب أطفال العراق لكي تضمن تزوّدها بـ"الذهب الأسود" بأسعار بخسة. وغدا، ستخوض الحروب من أجل الماء، من أجل الغابة، من أجل الأورانيوم، من أجل الأكسيجين...

وعادة ما أغرقت في الدّم القوى التقدّمية التي عارضت امبريالية البلدان الغنيّة، مما ساعد على نموّ بعض الأشكال الأكثر بربريّة من السّلفية الدّينية والقومية الرّجعية.

تقولون مستقبل؟

فريق صغير من الملاكين شديدي القوة يهيمن على العالم. ومن المكن أن يهلك الكوكب كلّه من الجوع، أن يختنق من التلوث،أن ينفجر من العنف... وهم لا يبصرون سوى مردوديّة أعمالهم. لا يمكن، للشبيبة أن تنتظر منهم شيئا.

إن المدرسة التي تهيأ الشباب للإندماج في هذا المجتمع المنحطّ، المدرسة التي تحوّلهم إلى يد عاملة منتجة كي تزيد أكثر ثروة الأثرياء، المدرسة التي تضع في رؤوسهم بأنّ تلك هي الديموقراطية إن هذه المدرسة يجب رفضها.

و بالعكس فإنّ المدرسة التي نطمح لها، تلك التي نسمّيها المدرسة الدّيموقراطية، يجب أن تقدّم للشباب - إلى كل الشباب ! المعارف والقدرات التي تسمح لهم بالمساهمة النّشطة في تحويل هذا العالم الجائر.

إنّ تغيير العالم هو قبل كل شيء، معرفته وفهمه. بكلّ جوانبه. يجب دراسة التاريخ لنعرف أن سلطة الطبقات المهيمنة ليست أزليّة يجب دراسة العلاقات الاقتصادية وعلم الإحصاء كي نعرف الظلم الاجتماعي، أصله وآلياته يجب معرفة الجغرافيا لنفهم أنّ الأرض غنيّة إذا أردنا حقا أنْ نستغلها بطريقة موفّقة، وأنّ تنمية مستديمة أمر ممكن للجميع إذا رفضنا ربح بعض الأفراد. يجب أنْ نتقن الرّياضيات والعلوم، وأنْ نكون في مستوى التكنلوجيات، كي نقف على الإنجازات القادر على ابتداعها الذكاء البشري... وعلى الكوارث التي يمكن أن يحدثها استعماله الفوضوي في إطار النّظام الحالي. وللتحرّك، يجب على مستغَلي الغد أن يعرفوا كيف يصوغون بوضوح أفكارهم، كيف ينشرونها، يدعّمونها بالحجج، يناقشون، يحاورون، يقنعون... يجب عليهم أن يتحكّموا في كل ثروات لغتهم الأم واللغات الأجنبية، في أشكال التعبير الأكثر تنوّعا ووسائل الإتصال الأكثر تعقيدا.

وعوضا عن تقسيم التلاميذ إلى صفوف مثلما تقع محاولته أكثر فأكثر، يجب أن نحافظ عليهم في "مدرسة وحيدة". اليوم، يقع فصل من سيتلقون تكوينا عاما (يهيأ إلى

التعليم العالي) عمّن يتلقون تكوينا تقنيا أو مهنيا (يهيأ إلى مهنة). لقد رأينا من قبل أن هذا الإنتقاء كان يستعمل لإعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية. فهو يخلق صفوفا "للأثرياء" وصفوفا "للفقراء". ولكنّه يمنع أيضا الشباب من إدراك معرفة كاملة، إذ يسجن البعض في اختصاصهم، ولا يتلقى الآخرون سوى تكوين عامّ مجرّد، منفصل عن الممارسة. وبالعكس، يجب على المدرسة أن تضمن لكل الشباب الحصول على تعليم واسع ومتماسك، عام ومتعدّد التقنيات في نفس الوقت. إن ذلك يمنع التخصّصات المفرطة. يجب أن يتلقى كل الشباب تعليما متماثلا (على الأقل في الأساس) إلى حدّ سن السادسة عشر، أو بالأحرى الثامنة عشر.

يجب على المدرسة أن تتصرف في وسائل مادية وبشرية كافية. فإذا كان على جميع الأطفال تلقيٍّ نفس التعليم، يجب على الكل أن يتلقوا، منذ المدرسة الابتدائية تحضيرا كاف.

إنّ البلدان الأوروبية تنفق بمعدّل (3.000 إلى 4.000 دولار، 18.000 إلى 42.000فف، 100.000 إلى 150.000 ف ب) في السّنة على كل تلميذ واحد بالمدرسة الابتدائية. وللمقارنة، فإن تكوين ماناجير ("manager") واحد بمدرسة تصرّف خاصة تكلّف ما بين 15.000 و25.000دولار (40.000إلى 150.000فف، 540.000 إلى 900.000 ف ب) في السّنة(45). ما الأمر الأصعب؟ ما الذي يتطلّب أكثر من حيث الوسائل والتأطير : تلقين تقنيات تصرّف لإطار شديد التحفّز، أم تعليم أطفال يعيشون في بعض الأحيان ضمن أوضاع عسيرة، وعادة ما يكونون قد ضجروا من المدرسة؟

إن تكوين المدرّسين غير كاف .حسب البلدان، نصبح مدرّسين خلال ثلاث أو أربع سنوات. ولخلق إطار تجاري جيّد، يتطلب الأمر خمسة، سبعة سنوات أو أكثر. فهلْ أنّ التفاوض حول عقد أصعب من تعليم طفل؟.

يكفي أن نلاحظ حالة الخراب المقرف التي تميّز المؤسسات التعليمية ومقارنتها بالرّفاهة المتعالية للبنوك ولمقرّات الشركات المتعدّدة الجنسية كي نرى إلى أين تتجه اليوم الأولويّات. يكفي أن نقارن أجر مدرّس بأجر إطار يعمل بمؤسسة خاصّة كي نلاحظ من يجب أن يكون متحفّزا افي مجتمعنا . إن البلدان المصنّعة، المسمّاة غنية، مثل فرنسا أو بلجيكا أو هولندا تخصّص فقط 5 إلى 6% من منتوجها الوطني لتعليم الشبيبة. بينما تمثل مداخيل الثروة التي تغنم منها خاصة قلة قليلة، 15 إلى 20% من المنتوج الوطني (46).

يجب أن تكون المدرسة عمومية. ولقد بينّا إلى حدّ الآن، بشكل ضافٍ، في الصفحات السابقة، لماذا كانت خوصصة التعليم خطرة إلى هذا الحدّ. إن التعليم الخاص سيكون لعبة بأيدي الماليين والصناعيين الذين سيستعملونه حصرا لأغراضهم : إنتاج يد عاملة خاضعة ومتكيّفة بشكل جيّد مع حاجاتهم. وسيكون التعليم الخاصّ ذا مستوى عال للذين سيستطيعون دفع الثمن، ورديء للبقية. فماذا والحال أنّ المخططات الحالية للأعراف الأوروبيين تهيئ للأشكال الأكثر جذرية لخصوصة التعليم : اختفاء المدرسة التام والبسيط لفائدة شبكات التعليم عن بعد . وبصفة قطعية لن يتحصّل كل فرد سوى على المعارف والقدرات التي ستكون ضروريّة **له** كي يحتلّ، في كنف الطاعة، الموقع المخصّص له ضمن الآلة الجهنمية الرأسمالية : بائع همبورغر أو تقني ذي اختصاص

أحادي إلى أبعد الحدود، إطار ديناميكي أو موظف خاضع، مستغِل أو مستغَل.

وللدفاع عن المدرسة، يجب اليوم قبل كل شيء، رفض خوصصة التعليم.

شارع

أصيخوا، أصيخوا إلى الأفق العظيم

هذا الضجيج الذي يخبو حينا وفجأة يستعيد انبعاثه

هذا الهدير الغامض، هذا الأنين الأصم

الذي يتقدّم وينمو من حين لآخر

إنه الشعب آت

فيكتور هيجو -حلم مسافر(47)

وبرعم تهديدات المعلّم

تحت سخرية الأطفال المبجّلين

بالطباشير من كل الألوان

على سبّورة البؤس السوداء

كان يرسم وجه السّعادة

جاك بريفار- الكسول

يفكّر الأثرياء في الأطفال بمنطق السّوق. فبالنّسبة لهم، هناك الأطفال "القادرون على الدفع"، من يقدر أولياؤهم على تمكينهم من دروس مدفوعة المعلوم ومدارس خاصّة. ثم هنالك الآخرون، مئات الملايين الأخرى، من "لا قدرة لهم على الدّفع"، "أطفال الشارع" كما كان البورجوازيون يسمّونهم، قديما، باحتقار. كان البورجوازيون، أثرياء ذلك الزّمن، يخافون كثيرا هؤلاء الأطفال. كانوا يخشون الشارع.

لازال أثرياء اليوم يخافون الشارع دوما. فالشارع هو الذي يستوعب الجموع الغاضبة. والشارع هو الذي تنتصب به الحواجز من فترة لأخرى. إنه غليان الشارع، متى كان بأيدي الجموع، منْ يُحدث التحوّلات، ويجعل المُلاك يرتعدون .من يطردهم أحيانا.

بعد ثلاثين سنة من تمردات "ماي68"، التي أفزعتهم إلى حدّ كبير، يعدّ الأثرياء مشروعا بربريا. تخريب التعليم العمومي، تولّيهم، بأنفسهم، تكوين من هم في حاجة إليهم وإفراغ عقول باقي الإنسانية. إن كلّ ديكتاتوريّة تسعى إلى إخضاع العقول لدغمائياتها. ولكن وُضع هنا، اليوم، حيّز التنفيذ مخطط لاختزال الإنسان كليا إلى آلة. آلة لإنتاج الثروات، دوما ثروات أكثر، من أجل بعض الأفراد. آلة للشراء، لا تستهلك سوى ما هو ذا مردودية. من أجل بعض الأفراد.

يجب الانتفاض .يجب معارضة ذلك بانتفاضة حقيقية. يجب علينا أن نتزوّد بالمعلومة، أن نفكّر، أن نناقش، أن نتوحّد، أن ننتظم، أن نكسب من يمكنهم الاعتقاد بأنّهم في مأمن أو من لا يشعرون بأنّهم معنيين مباشرة. إنّنا كلّنا معنيون .نساء ورجال، شباب وشيوخ، في كامل أنحاء الأرض. في الكليات، في المدارس، في المصانع والمكاتب.

لن يسلّموا. سيكلفون حكوماتهم بتهدئتنا، بإغوائنا، بمغالطتنا بأكاذيب معهودة. سيرسلون لنا شرطتهم، جيوشهم. يجب علينا أن نقاوم، و أنْ نطردهم يوما ما.

يجب علينا إعادة بناء المدرسة. جعلها مكان نلتقي فيه. كي نتعلّم. كي نتبادل الأفكار. كي نعبّر. كي نكتشف، معا، وجود عوالم أخرى، في رؤوسنا وفي حياتنا، غير الذي يريدون فرضه علينا.

ولكنّنا لا نستطيع أن نبني هذه المدرسة إلاّ ببناء عالم آخر، نظام آخر. نظام لا يكون مركّزا على الرّبح وإثراء بعض الأفراد على حساب الكلّ. يجب علينا تحطيم هذا النّظام الذي، منذ أنْ وجد، وهو ينتج البؤس المتفاقم والحروب المتكرّرة.

يجب أن نرسي عالما تكون فيه الثروات الهائلة المنتجة ملكا للجميع، بدون تضييق، بدون تمييز من أي نوع كان. عالم تكون فيه المصانع، المكاتب، المدارس ملكا للمجموعة البشريّة. لفائدة الجميع. إنّ ذلك ممكن. إنّ التكنولوجيات الجديدة، التي يمتلكها اليوم بعض الأفراد كي يثروا، تسمح أكثر من أي وقت مضى للإنسانية بتسخير وسائل الإنتاج بصفة مخطّطة وعقلانية للاستجابة لحاجات سكان كوكب الأرض.

يجب علينا أن نعود إلى كتبنا بلا هوادة. أن نكتشف فيها الثروة الهائلة لتاريخ ومعارف البشر. كي نقول لا للعالم الذي يُصنع لنا اليوم. عالم أسود للبؤس. وبناء عالم الغد. عالم الألوان، أين سيوجد في النّهاية، للكلّ، متعة التعلّم.

هوامش

1- السّجون في الولايات المتحدة وفي بريطانيا العظمى، وجمع الضرائب المحلية في بعض البلديات البريطانية. وهو ما يعدّ رجوعا عنيفا لنظام generaux les fermiers لملوك فرنسا !

2- المائدة المستديرة الأوروبية، المؤسّسة في 1983، تضم 47 من أهم المسيّرين الصناعيين الأوروبيين. من بينهم :جيروم مونو(Suez Lyonnaise des eaux)، لوي شويتزر (رينو)، آلان جولي (AirLiquide)، جون لأروناي فورتو (Rhone_Poulenc) جون لوي بفّا (سان غوبان (Etienne Davigion) الشركة العامة لبلجيكا)، فرانسو كورنالي (بيترو فينا) كارلودي بنداتي (Cofide_Cir) مارك ووسنر. (Bertelsmann) العنوان - 113 شارع هونري جسبار 1060 بروكسل-بلجيكا- هاتف : 3225343100، أنترنات :http/www.ert.be.

وللاطلاع على تاريخ ومناهج المائدة المستديرة الأوروبية،انظر جيرار ديسيليس بعيدا عن العموم، الخوصصة في خدمة من؟ EPO _ بروكسل 1996_ أوروبّا، العلاقات الخطيرة بين مؤسّسات الإتحاد الأوروبيّ والصناعة،CEO ، أمستردام ماي (1997 الهاتف ،31-30-2364422:العنوان الإلكتروني .) .ceo@xs4all.nl ؛

3- أوليفتي- فيليبس- سيمانس- إيسي- إيريكسن- جينيرال إيليكترونيك كونباني، برتلسمان (ديداكتيسيال) بريتيش تيليكوم، تيليفونيكا.

التعليم والتكوين عن بعد - sec(90)479 مارس 1990

5- تقرير حول التعليم العالي المفتوح والتعليم عن بعد بالاتحاد الأوروبّي (91)sec نهائي 388 ، 24 ماي1991

6- مذكّرة حول التعليم المفتوح وعن بعد في الاتحاد الأوروبي، (نهائي) 388 (91) com - 12 نوفمبر 1991

7- أوروبّا ومجتمع المعلومة الكوكبية 26 ماي CD 8494 .FRC.290 1994

8- بناء طرق سيّارة للمعلومة، من أجل إعادة التفكير في أوروبا، رسالة المستعملين الصّناعيين. المائدة المستديرة الأوروبية جوان 1994

9- ليوناردو ديفنشي - برنامج عمل من أجل إرساء سياسة تكوين مهني للاتحاد الأوروبي 1995_1999 ديوان المنشورات الرسمية للإتحاد الأوروبي، ليكسمبوغ ISBN 92_827_6613__b انظر كذلك : الرائد الرّسمي سطر 340 في 29 ديسمبر 1994 ص 8

10- تعليم أوروبي - نحو مجتمع يتعلم، تقرير المائدة المستديرة للصناعيين الأوروبيين فيفري 1995

11- كتاب أبيض حول التعليم والتكوين. تعليم وتعلّم ، نحو المجتمع المعرفي_590 COM(95) نهائي. السيدة أيديث كراسّون، الوزيرة الأولى الاشتراكية الفرنسية السابقة هي التي كانت آنذاك مفوّضة أوروبية مسؤولة عن التعليم.

12- الرائد الرسمي للاتحاد الأوروبي سطر 87 في 95/4/20

13- الصحافة الأممية 103_96 (I.P) في 31 جانفي 1996

14- نشرة إعلامية حول نتائج المشاريع النّموذجية الأوروبية لتقييم الجودة في التعليم العالي، أعدته XXII DG التعليم، التكوين و الشباب 1996.

15- تعليم الكبار والتكنولوجيات في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تقارير

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 1996 OCDE 9_320_92 ISBN

16- يعطي التقرير أمثلة عديدة من منافع الدّراسة عن بعد في القطاع الصّناعي. يشغل Robert Bosch GmbH 95.000 شغّال موزّعين على 50 مدينة بألمانيا و 150.000 عامل على 170 مدينة في العالم في 1994 بلغت نفقات Bosch على تكوين مستخدَميه الألمان وحدهم 265 مليون مارك ألماني (880مليون فف) قدّرت Bosch أنّ هذه التكاليف كانت مرتفعة أكثر من اللّزوم وأنّه كان من واجب المستخدمين أن يتكوّنوا في منازلهم، على حواسيب شخصيّة (مثلما يستعمل سيّارته الخاصّة ليذهب إلى عمله) في 1996 ،كان 20% من المستخدمين يتكوّنون بأنفسهم في المنزل أثناء أوقات فراغهم. في سويسرا، من أفريل 1992 إلى أفريل 1993، شارك أكثر من مليوني شخص تتراوح أعمارهم بين 20 و47 ، بطريقة أو بأخرى في تكوين مهني بما قدره جمليا 200 مليون ساعة 17%. منها كانت خارج ساعات عملهم. إضافة لكون هذا التعليم (عن بعد) يسمح الدراسة المكتفية بالوقت الضروري (just in time learning) ويكرّس بطريقة أفضل ثقافة المؤسّسة. إنّ نستلي ونيغرو (سلسلة توزيع) واتحاد البنوك السويسرية والرّقمية السّويسرية يستعملون، بعدُ، التكوين عن بعد، في المنزل وخارج ساعات العمل. في بريطانيا العظمى، يهدف مشروع التدريس بواسطة تكنولوجيا التعليم المستقل(TILT)، المتسلّح بميزانية قدرها 8.9 مليار ف ف (53.4مليار ف ب)، إلى تدريب الطلبة على التعلم بمفردهم وتطوير لوجيسيالات تعليمية وتكييف مناهج جديدة للتقييم.

17- جعل التعليم العالي عالميا، وثائق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 1996 , .ISBN,92_64_15288_1

18- التعليم عن بعد في القانون الاقتصادي والقانون الاستهلاكي في السّوق المحلّية. **ديوان** المنشورات الرّسمية للاتحاد الأوروبي. لكسمبورغ 1996 ,.ISBN 5951. 827. 92

مقتطفات مختارة من هذه الوثيقة عادة ما يعتبر ميدان الثقافة راجعا لمبدأ الكفاءة بالبلدان الأعضاء. ومع ذلك تطبع أيضا اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة، التي وقع تحويرها باتفاق ماستريخت حول الإتحاد الأوروبي، في الفصل3 ، النقاط126 :, 127 و128 ، تصوّر نشاط للاتحاد في مجال التعليم والثقافة. إنّ هذه الصّلوحية تحدّ إذن من الكفايات الوطنية. إنّ تطوير التعليم عن بعد مذكور بوضوح بوصفه أحد أهداف نشاط الاتحاد في الفصل126 ، فقرة 2، بند (...) .6 بعض النشاطات الوحدوية في ميدان التعليم عن بعد تستطيع أن تقام على كفايات من النوع العام التي وقع إعطاؤها للاتحاد مثل جعل التشريعات منسجمة عندما يكون الهدف هو ضمان إرساء السّوق الدّاخلية. وفقا للفصل100 أ من اتفاقية السّوق الأوروبية المشتركة. وإذا كانت السوق المفتوحة للتعليم تمثل إحدى حلقات السوق الداخلية، فإنّ إجراءات مناغمة قوانين الدّول الأعضاء الضّرورية لإرسائه ولسيره تدخل أيضا في مجال كفايات الاتحاد التابعة للسّوق الدّاخلية. إن التعليم الخاصّ عن بعد هو خدمة. ومع ذلك ، فالتقديم الحرّ للخدمات مضمون بالفصل 59 والفصول التي تليه من اتفاقية السّوق الأوروبية المشتركة (...) ومن الممكن إذن تفعيلها ضدّ التضييقات التي تفرضها الدّول الأعضاء.

19- الرّائد الرسمي 96_660/10. في 29 فيفري 96/10

20- بدون تاريخ ولا ترقيم

21- الصحافة الأممية 96/319 . 17 أفريل 1996

22- تقرير مجلس التعليم 6 - ماي (96: 680) 1996 صحافة((122 G

23- تكنولوجيا المعلومات ومستقبل التعليم ما بعد الثانوي، وثيقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،باريس._24923_92_64 ISBN 1996.

24- التصرف في استراتيجيات المعلومة بالتعليم العاليلأوثائق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باريس25309_64_92_ISBN_1996

25- بلا تاريخ و لا ترقيم

مجلس ادارة جامعة لوفن الكاتوليكية

26- بيان مجلس إدارقضا ، 16 جويلية :1997 سيرأس السيد جون جاك فيرور المجلس لمدّة سنة، من 16 جويلية 1997 إلى 31 أوت 1998، وسيعقبه السيد فرنسوا كورنالي في 1 ديسمبر 1998

27- الاستثمار في المعرفة - إدماج التكنولوجيا في التعليم الأوروبي_ERT بروكسل _ فيفري1997

28- Les Echos, 21 فيفري1993

29-دانيال فندار غوخ، الاستثمارات التعليمية للعائلات في البلاد الفرنسية، الجامعة الحرّة ببروكسل، معهد علم الاجتماع، مركز علم الاجتماع العام والمنهجي، مارس1997

30- نظرة حول التعليم، مؤشرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باريس نوفمبر1997_ISBN 92_64_25622_9

31 - تحليل السياسات التعليمية، OCDE 1997، نوفمبر 1997 ,ISBN 2_25682_64_92

32-le soir, 8 ديسمبر 1997 ص3

33- Les Echos_ الثلاثاء 3 فيفري 98 ص3

34- العوائد المستديرة لـHellena، Hellenau، الخميس. 9/2/85

35- ألمانيا، أستراليا، النّمسا، بلجيكا، كندا، كوريا الجنوبية، الدّانمارك، إسبانيا، إيطاليا، اليابان، ليكسمبور، المكسيك، النرويج، زيلندا الجديدة، هولندا، بولونيا، البرتغال، الجمهورية التشيكية، المملكة المتحدة، السّويد، سويسرا، تركيا.

36- أرقام التعليم في الإتحاد الأوروبي، ديوان المنشورات الرسمية للإتحاد الأوروبي، بروكسل _ ليكسمبورغ 1996

37- ذكره Georges Snyders في :المدرسة، الفصل، والصراع الطبَقي، الصحافة الجامعية بفرنسا، باريس 1982. لوي آدولف تيار، رئيس السّلطة التنفيذية للجمهورية الفرنسية، كان قد أغرق كومونة باريس في حمام من الدّم في ماي 1871.

38- حال المدرسة 1997 باريس1997

39- التعليم والكفاية في أوروبا 1989 ERT ' 4

40- بدائل اقتصادية 1_سبتمبر 1993

41-L.Legrand، السّياسات التعليمية P.U.F '.93_94

42- تيموتي. م .سميدينغ :الفقر المالي بالبلدان المتقدّمة :عيّنة من ليكسمبورغ حول مداخيل التعليم. تقرير نهائي مقدم لبرنامج الأمم المتّحدة للتّنمية_ Working paper _LIS_(PNUD) ´155œb ، أفريل. 1997

43- حول الـ 400الأكثر ثراء في أمريكا (http://www.forbes.Com) حالة أطفال العالم_1996 الجداول الإحصائية.

44- منظمة التغذية و الزّراعة التابعة للأمم المتحدة،

// www.http :un.org.'Food Summit Fact Sheets,

45- المائدة المستديرة للصّناعيين الأوروبيين، التعليم والكفاءة في أوروبّا،1989 ، ص 31

46- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، نظرة على التعليم، مؤشّرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،1995

47- فيكتور هيجو، حلم مسافر، أوراق الخريف، نشر غالّيمار، باريس 1966

48- انظر روبار لوباز، الأسوار العالية لمدن الأثرياء، لوموند ديبلوماتيك، مارس 1996

لقد انفجر العمل عن بعد. واختصرت المؤسسات الكبرى عمّالها إلى النّصف أو إلى الثلاثة أرباع. وفي قطاع الخدمات، ألغت البنوك وشركات التأمين خمسة أرباع العمالة. وتقوم المؤسّسات الإقتصادية والتجارية بمناولة إنتاجها ومبادلاتها عبر وكلاء مستقلين أو إلى مؤسّسات صغرى.
كما يقوم بشؤونها الإدارية شغّالون في المنزل غير متعاقدين، يتقاضون أجورا بالقطعة.

وتبعا للتخفيضات الكبيرة لميزانية التعليم، تعمّم التعليم عن بعد. ففقدت الجامعات غالبية أساتذتها وطلبتها. ولقد ركّزت أهمّ نشاطاتها على البحث لصالح الصّناعيين. وأطردت المدارس الثانوية والعليا، التي لازالت قائمة، مستخدميها بصفة مكثفة. و بيعت أو خربت بناءات المدارس المغلقة. وحدها المدن الخاصّة التي شيّدها الأثرياء في كل مكان تقريبا، أرست في نطاقاتها المسيّجة مؤسسات تعليمية جديدة متوهّجة، خاصّة، ذات معلوم طبعا، وهو معلوم مرتفع جدا.

الثمن : 3,d 000

ISBN : 9973 - 51 - 620 - 6